

Distr.
GENERAL

E/CN/4/1997/55
15 January 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

البندان ٨ (ج) و ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يتعرضون
لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن

مسألة حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في
أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان
والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

العملية الخاصة بشأن الأشخاص المفقودين في إقليم

يوغوسلافيا السابقة

تقرير مقدم من السيد مانفريد نواك، الخبير عضو
الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير
الطوعي، المسؤول عن العملية الخاصة، بمقتضى قرار

اللجنة ٧١/١٩٩٦

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١ - ٦	مقدمة
٤	٧ - ١٠	أولا - الولاية وأساليب العمل
٥	١١ - ٧٣	ثانيا - أنشطة الخبير
٥	١١	ألف - الزيارات والمشاورات
٥	١٢ - ١٧	باء - البلاغات ذات الصلة بفردي حالات أشخاص مفقودين
٦	١٨ - ٤٨	جيم - التنسيق مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة
١٥	٤٩ - ٥٢	دال - جمع الأموال
١٦	٥٣ - ٧٣	هاء - تيسير إخراج رفات الموتى
٢١	٧٤ - ٨٥	ثالثا - حالة الأشخاص المفقودين في كرواتيا
٢٤	٨٦ - ١٠٣	رابعا - حالة الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك
٢٤	٨٧ - ٩٠	ألف - خلفية تاريخية
٢٦	٩١ - ٩٧	باء - عدد الأشخاص المفقودين
٢٨	٩٨ - ١٠٣	جيم - تواريخ وأماكن حالات الاختفاء
٣٠	١٠٤ - ١٠٦	خامسا - الأسباب الجذرية لحالات الاختفاء
٣٠	١٠٧ - ١٢٣	سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

المرفقات

٣٦	خارطة جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك . . .	الأول -
٣٧	برنامج أنشطة الطب الشرعي للمساعدة على تحديد مصير الأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة: الميزانية المقترحة (١٢ شهراً)	الثاني -

مقدمة

١- بعد مرور أكثر من عام على نهاية النزاع المسلح في البوسنة والهرسك وتوقيع الاتفاق الأساسي بشأن سلافونيا الشرقية واتفاق دايتون للسلام في البوسنة والهرسك، تعود الحياة اليومية تدريجياً فيما يبدو إلى مجراها الطبيعي حتى في أشد مناطق يوغوسلافيا السابقة معاناة من الحرب وسياسة "التطهير الإثني". ففي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أعلنت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (UNTAES) أن تجريد هذه المنطقة من السلاح قد اكتمل بنجاح. وفي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦، وقّع اتفاق تطبيع العلاقات بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، جرت انتخابات في البوسنة والهرسك اعتبرت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا عادلة وحرّة. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، رفع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بقراره ١٠٧٤ (١٩٩٦)، العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية سربرسكا. وتجري الآن إعادة بناء المنطقة اقتصادياً، ويستعد المجتمع الدولي شيئاً فشيئاً للانسحاب من المنطقة.

٢- وفي الوقت ذاته، لم يعد بالإمكان إخفاء الحقيقة الكاملة عن الجرائم الرهيبة التي ارتكبت ضد الإنسانية بين عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٥. ولا يزال يصعب تصديق أن إبادة جماعية أخرى قد حدثت في أوروبا بعد مرور خمسين عاماً بالضبط على محرقة النازي وذلك بسبب أيديولوجية مماثلة قائمة على القومية والكراهية العرقية والدينية وتسلط فكرة إنشاء دول "نقية إثنية". وفي الوقت الذي كان فيه المجتمع الدولي يراقب الوضع دون أن يتخذ إجراءات ملائمة، أسفرت السياسة المنتظمة لعمليات "التطهير الإثني" التي قام بتخطيطها وتنفيذها سياسيون قوميون ومجموعات عسكرية وشبه عسكرية ومدنيون كانوا هم أنفسهم ضحايا الدعاية العرقية، عن الهجرة الجماعية لأكثر من مليوني لاجئ وشخص مشرد داخلياً، وعن وفاة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، وعن تدمير قطاعات واسعة في المنطقة تدميراً اقتصادياً، وعن ارتكاب أبشع أفعال التعذيب والاعتصام المنتظم وما يماثله من الأعمال البربرية. وكانت الغالبية العظمى من ضحايا ثاني إبادة جماعية في أوروبا في القرن العشرين مدنيين من أصل مسلم.

٣- وبمقارنة ذلك بعدد الأشخاص الـ ٢٥ ٠٠٠ الذين لا يزالون مفقودين في البوسنة والهرسك وكرواتيا، تبدو ظاهرة حالات الاختفاء ثابوية الأهمية. على أنه إذا نُظر إلى هذا الرقم في إطار حالات الاختفاء البالغ عددها نحو ٥٠ ٠٠٠ حالة في أكثر من ٦٠ بلداً في أنحاء مختلفة من العالم سجلها الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي منذ عام ١٩٨٠، يتضح أن عدد حالات الأشخاص المفقودين التي تم تسجيلها ولم يتم توضيحها في يوغوسلافيا السابقة من أعلى عدد حالات الاختفاء في العالم في الوقت الحاضر.

٤- وعلاوة على ذلك، تبين الخبرة المكتسبة من حالات اختفاء حدثت في بلدان أخرى أن حل مشكلة الأشخاص المفقودين يمثل شرطاً رئيسياً مسبقاً للمصالحة ولتحقيق سلم دائم يقوم على العدالة. وليس بمستطاعنا تغيير الوقائع التي حدثت في الماضي، ولكن لأسر الأشخاص المفقودين الحق المشروع في معرفة الحقيقة وفي أن يرد إليها أحباؤها أحياء أو أمواتاً. ولها كذلك حق في التعويض وفي دفن أقربائها المتوفين دفناً لائقاً. وأخيراً، فإن لها الحق في أن تطالب بمقاضاة المسؤولين الرئيسيين عن اختفاء وتعذيب أو إعدام أحبائها تعسفاً.

٥- وما من شك في أن الذين بدأوا الحضر على الكراهية العرقية والدينية والذين شنوا الحرب ونفذوا عمليات "التطهير الإثني" يتحملون المسؤولية الرئيسية عن جميع أشكال المعاناة التي تلتها. ولكن هناك ميلاً شديداً بين السكان المدنيين، وبخاصة بين أسر الأشخاص المفقودين، لتوجيه اللوم إلى المجتمع الدولي، ولا سيما أخوانهم الأوروبيين، لعدم حمايتهم. وفي وقت تتوافق فيه الآراء عالمياً على أن الحماية الدولية للإنسان من الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان الأساسية لم تعد تعتبر تدخلاً في سيادة الدولة وشؤونها الداخلية، علينا أيضاً أن نعترف بالمسؤولية القانونية والأدبية والسياسية للمجتمع الدولي، ولا سيما الدول القوية في المنطقة، عن منع أفعال الإبادة الجماعية وحماية السكان من ارتكاب انتهاكات أخرى جسيمة ومنتظمة لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذت بحسن نية، علينا أن نقر بأن المجتمع الدولي - وعلى رأسه الأوروبيون - لم يف بمسؤوليته تجاه سكان يوغوسلافيا السابقة. وبما أنه لا يمكن تغيير الماضي، فينبغي بذل كل الجهود في الوقت الحاضر لتخفيف معاناة الذين نجوا من الإبادة الجماعية. ومساعدة أسر الأشخاص المفقودين في بحثها المستميت عن الحقيقة لهي مساهمة صغيرة يمكن للمجتمع الدولي أن يقدمها بسهولة شريطة توافر الإرادة السياسية. وما نحتاج إليه هو فقط الإرادة السياسية والموارد المالية اللازمة لتنفيذها.

٦- ويغطي هذا التقرير، الذي هو ثالث تقرير عن العملية الخاصة التي تتناول الأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة^(١)، أنشطة الخبير أثناء الفترة قيد الاستعراض ويحلل حالة الأشخاص المفقودين وظاهرة حالات الاختفاء في كرواتيا والبوسنة والهرسك. وخلال العام الماضي، ركز الخبير جهوده أولاً على الحالة في البوسنة والهرسك. وكان هذا القرار قائماً على عدة عوامل. أولاً، استمرار الموقف غير التعاوني الذي اتخذته حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والذي كان يشكل عقبة جديدة أمام جهوده لاستجلاء مصير الأشخاص المفقودين في كرواتيا؛ ثانياً، وبسبب الحالة السياسية الراهنة، بدا أن الحاجة لتيسير أنشطة اقتفاء الأثر، وإعداد عمليات إخراج الجثث وإنشاء آليات للتنسيق أكبر في البوسنة والهرسك منها في كرواتيا؛ وأخيراً، أتاحت فرصة للخبير للسفر بانتظام إلى البوسنة والهرسك بانتخابه في غرفة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك من جانب لجنة وزراء مجلس أوروبا.

أولاً - الولاية وأساليب العمل

٧- نظراً إلى الطابع الاستثنائي، نوعاً وكماً، على السواء، لمشكلة الأشخاص المفقودين في إقليم يوغوسلافيا السابقة وإلى أن ولاية الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي لا تغطي الحالات الناشئة عن منازعات دولية مسلحة، فقد أنشأت لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٤ العملية الخاصة بوصفها ولاية مشتركة بين المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي. وعيّن السيد مانفريد نواك بصفته الخبير المكلف بالعملية الخاصة. وفي عام ١٩٩٥، غيرت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ٣٥/١٩٩٥ المعنون "العملية الخاصة التي تتناول مشكلة الأشخاص المفقودين في إقليم يوغوسلافيا السابقة" العملية الخاصة وحوّلتها إلى ولاية مستقلة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه هي أول ولاية تنشئها لجنة حقوق الإنسان يكون لها طابع خاص ببلد بعينه وطابع يتناول موضوعاً بعينه. وتتسم الولاية بطابع إنساني وغير اتهامي؛ وهدفها هو تحديد مصير الآلاف من الأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة ومن ثم تخفيف معاناة أقربائهم.

٨- وقامت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٧١/١٩٩٦، بتمديد ولاية العملية الخاصة لعام واحد ورجت من الخبير أن يقدم تقريراً إلى دورتها الثالثة والخمسين. وفي الوقت ذاته، حددت اللجنة ولاية الخبير إلى حد أكبر راجية منه أن ينسق جهوده مع عناصر أخرى دولية فاعلة في الميدان، وأن يعد خطة شاملة بشأن فتح المقابر الجماعية وإخراج رفات الموتى، وأن يتحمل مسؤولية تأمين الدعم المناسب، بما في ذلك المساعدة المالية، للاضطلاع بهذه المهام.

٩- ويغطي هذا التقرير أنشطة الخبير في أعقاب النزاع المسلح والفترة اللاحقة لاتفاق دايتون في البوسنة والهرسك أثناء وزع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (UNTAES). وفي هذا الصدد، تعيّن تكييف أساليب العمل المعتادة مع الحالة الجديدة في الميدان. فحتى نهاية عام ١٩٩٥، كانت العملية الخاصة تؤدي وظيفتها أساساً كقناة اتصال بين المنظمات غير الحكومية أو أفراد أسر الضحايا، بصرف النظر عن كون الضحايا مقاتلين أو مدنيين، وبين القوات التي زُعمت مسؤوليتها عن اختفائهم، وذلك بهدف تحديد مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين (انظر E/CN.4/1995/37). وأُنجز الجزء الأكبر من العمل برسائل مكتوبة وبإجراء مشاورات في جنيف وبمساعدة المكاتب الميدانية لحقوق الإنسان التابعة للمفوض السامي، وقام الخبير ببضع بعثات فقط إلى الميدان.

١٠- وخلال الفترة قيد الاستعراض، تغيرت بؤرة اهتمام الولاية إلى حد كبير. فقد قضى الخبير قدراً كبيراً من وقته في الميدان لينسق شخصياً أنشطته مع عناصر أخرى دولية فاعلة، وليحضر جميع الاجتماعات ذات الصلة، وليتفاوض بانتظام مع الأطراف، ولييسر ويرصد عمليات إخراج الجثث. وأولى كذلك أهمية كبيرة للحاجة إلى جمع الأموال من أجل وضع برنامج شامل للأنشطة الشرعية.

ثانياً - أنشطة الخبير

ألف - الزيارات والمشاورات

١١- قضى الخبير، منذ شهر آذار/مارس ١٩٩٦، ما بين أسبوع وأُسبوعين في الشهر في المنطقة، وأساساً في سراييفو. وقابل بانتظام ممثلي الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وأفراد أسر الأشخاص المفقودين وممثلي المجتمع الدولي. وحضر الاجتماعات الشهرية للفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين الذي ترأسه اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفريق الخبراء المعني بالمفقودين وإخراج الجثث، والهيئات الأخرى التي تشترك في عمليات المفاوضة والوساطة والتنسيق. وتنقّل كثيراً في كلا كياني البوسنة والهرسك، وقام بعدة زيارات قصيرة لكرواتيا (زغرب بالإضافة إلى زيارة واحدة لفوكوفار وأوسياك).

باء - البلاغات ذات الصلة بفرادى حالات أشخاص مفقودين

١٢- تلقت العملية الخاصة، خلال الفترة قيد الاستعراض ما مجموعه ٣٠٥٨ حالة من خلال منظمات غير حكومية ومكاتب ميدانية، تم النظر فيها ومعالجتها وإحالتها إلى السلطات المزعم أنها مسؤولة عنها. وامتنالاً لتقسيم العمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (انظر الفقرات ٣٣-٣٦)، أُحيلت معظم طلبات اقتفاء الأثر إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

١٣- وبالرغم من أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد قبلت رسمياً المسؤولية عن حالات الأشخاص المفقودين التي حدثت أثناء النزاع المسلح في عام ١٩٩١ بين الجيش الوطني اليوغوسلافي والقوات الكرواتية، فإنها لم ترد قط على أي من الحالات التي أحالها الخبير إليها في الأعوام الماضية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أُحيلت إلى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ١٢٨ حالة أخرى لأشخاص مفقودين من أصل كرواتي حدثت غالبيتها خلال عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢. وهي حالات زُعم أن الجيش الوطني اليوغوسلافي والمجموعات الصربية شبه العسكرية مسؤولان عنها. وفي هذه المرة، أُعيدت الحالات إلى الخبير مشفوعة بالمذكرة التالية من الموظف الحكومي المسؤول:

"يُشرفني أن أُحيطكم علماً، فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين، بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتعاون بنشاط منذ فترة مع الهيئات المختصة في جمهورية كرواتيا، ولهذا السبب أُعيد إليكم الاستمارات التي أرسلتموها لي".

١٤- وأُحيلت إلى رئيس اتحاد البوسنة والهرسك، حالتان تتعلقان بكرواتي واحد وبصربي واحد قيل إن قوات الدفاع الكرواتية اختطفتهما في عام ١٩٩٣.

١٥- وأُحيلت إلى حكومة البوسنة والهرسك بموجب الإجراء العاجل حالتان تتعلقان بشخصين صربيّ الأصل اختفيا في عام ١٩٩٦ أثناء سفرهما بين دوبرينيا وتروفاو على قسم من الطريق تتحكم فيه قوات الاتحاد. وأُحيلت ٢١ حالة أخرى إلى نفس الحكومة، منها حالتان لشخصين صربيّ الأصل زُعم أنهما اختفيا في عام ١٩٩٢ وفي عام ١٩٩٥. وكانت الحالات الأخرى تتعلق بأشخاص كرواتي الأصل زعم أنهم اختفوا من بوجوجنو في عام ١٩٩٢ وزُعم أن الحكومة والسلطات المحلية مسؤولة عن اختفائهم. ويقال إن هؤلاء الأشخاص قد اقتيدوا قسراً إلى مركز اعتقال "بروشاش" وإلى مدرّج الألعاب "إيسكرا". ونقلوا من هناك بعد ذلك إلى وجهة مجهولة.

١٦- وأُحيلت إلى حكومة كرواتيا قائمة تضم ٩٢٥ ٢ اسماً لأشخاص من أصل صربي زُعم أن القوات الكرواتية مسؤولة عن اختفائهم. وكان عدد من هؤلاء الأسماء يتعلق بأشخاص اختفوا حسبما أُبلغ به أثناء النزاع المسلح في عام ١٩٩١. وكانت غالبية هذه الأسماء تتعلق بأشخاص أُبلغ عن اختفائهم في عام ١٩٩٥ في أعقاب تنفيذ عمليتي "البرق" و"العاصفة".

١٧- وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم ترد أي رسالة من أي من السلطات المشار إليها أعلاه بشأن حالات الأشخاص المفقودين التي أُحيلت إليها. ومن ثم، لا تستطيع العملية الخاصة أن تقدم تقريراً عن مصير وأماكن وجود الأشخاص المعنيين.

جيم- التنسيق مع المؤسسات الأخرى ذات الصلة بالنشطة في البوسنة والهرسك

١٨- مع بدء نفاذ اتفاق دايتون للسلام في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، باتت بالفعل مهمة اقتفاء أثر الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك، مثل العديد من المهام الإنسانية الأخرى والمهام المتعلقة بحقوق الإنسان، جهداً تشترك فيه الأطراف ومنظمات دولية عديدة. لذلك رجحت لجنة حقوق الإنسان من الخبير في،

قرارها ٧١/١٩٩٦ (الفقرة ٣٤)، أن ينسق جهوده مع الهيئات الدولية الأخرى وطالبت جميع الأطراف بأن تتعاون معه تعاوناً كاملاً. وبالإضافة إلى الدعم الذي تلقاه الخبير من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومن موظفي عملية الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك (UNMIBH)، عمل الخبير في تعاون وثيق مع كبار ممثلي حكومة البوسنة والهرسك، واتحاد البوسنة والهرسك (الجانب المسلم والكرواتي)، وجمهورية سربسكا، وفي جملة أمور، المؤسسات والمنظمات الوارد وصفها في الفقرات التالية.

١٩- اللجنة الحكومية في البوسنة والهرسك لاقتفاء أثر الأشخاص المفقودين. إن هذه الهيئة الرسمية في حكومة البوسنة والهرسك التي تمثل بالفعل، مع الجانب المسلم في الاتحاد، مصالح المسلمين البوسنيين في الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين الذي ترأسه اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لا تزال لديها قائمة تضم ٨٨٧ ٢٦ شخصاً مفقوداً يمثل المسلمون البوسنيون ٩٨ في المائة منهم.

٢٠- مكتب تبادل الأسرى والأشخاص المفقودين من الجانب الكرواتي في اتحاد البوسنة والهرسك. يمثل هذا المكتب، مع القوات الكرواتية البوسنية، الجانب الكرواتي للاتحاد في الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين الذي ترأسه اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وحتى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كانت لدى هذا المكتب قائمة تضم ٦٥١ كرواتياً بوسنياً مفقوداً نتيجة النزاع المسلح مع قوات صرب البوسنة وقائمة تضم ٢١٨ كرواتياً بوسنياً مفقوداً نتيجة النزاع المسلح مع الجيش البوسني.

٢١- اللجنة الحكومية لجمهورية سربسكا لتبادل أسرى الحرب والأشخاص المفقودين. تمثل هذه اللجنة، مع وزير الصحة السابق لجمهورية سربسكا، مصالح صرب البوسنة في الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين الذي ترأسه اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وبالرغم من أن هذه اللجنة لم تقدم مباشرة أية معلومات إلى العملية الخاصة، يقال إن مصير نحو ٢ ٠٠٠ جندي من صرب البوسنة مجهول فيما يزعم حتى الآن.

٢٢- اللجنة الحكومية للبوسنة والهرسك لجمع الحقائق المتعلقة بجرائم الحرب. تضطلع هذه الهيئة الرسمية التي أنشأتها رئاسة جمهورية البوسنة والهرسك ببحوث وتحقيقات بشأن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وتشمل هذه المهمة أيضاً إجراء بحوث تتعلق بظاهرة حالات الاختفاء القسري. وتحقيقاً لهذه الغاية، سجلت اللجنة أكثر من ٥ ٠٠٠ شخص مفقود.

٢٣- اللجنة الحكومية الكرواتية للأشخاص المعتقلين والمفقودين. تتناول هذه الهيئة الرسمية التابعة للحكومة الكرواتية في المقام الأول الكروات المفقودين نتيجة النزاع المسلح مع الجيش الوطني اليوغوسلافي. وحتى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بلغ مجموع عدد الأشخاص الذين تبحث عنهم هذه اللجنة ٥٣٤ ٢ شخصاً. ومعظم الجهود موجهة نحو إجراء مفاوضات ثنائية مع اللجنة الحكومية للقضايا الإنسانية والأشخاص المفقودين التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كما تمثل كل من اللجنتين أيضاً حكومتها كمراقب في الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين الذي ترأسه اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٢٤- مكتب الممثل السامي (OHR). أنشئ مكتب الممثل السامي، وفقاً للمرفق ١٠ من اتفاق دايتون للسلام، لرصد تنفيذ تسوية السلام، وتنسيق أنشطة تنفيذ الجوانب المدنية، والإبقاء على اتصال بقوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات (IFOR). وتولى مكتب الممثل السامي رئاسة معظم هيئات التنسيق ذات الصلة بالأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك التي ترد الإشارة إليها أدناه و/أو جرى توليها في مقره بسراييفو. وعلاوة على ذلك، قدم مكتب الممثل السامي مساهمة كبيرة لتيسير العمليات التي تشترك فيها الأطراف لإخراج الجثث.

٢٥- قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات (OHR). أذن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في قراره ١٠٣١ (١٩٩٥)، المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بإنشاء قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات وفقاً للمرفق ١ - ألف من اتفاق دايتون للسلام. وتتألف هذه القوة من أكثر من ٥٣ ٠٠٠ جندي من ١٦ دولة عضواً في منظمة حلف شمال الأطلسي، ومن ١٢ شراكة للأمم محبة للسلام ومن ٨ أمم أخرى. وبالإضافة إلى المهام العسكرية لقوة التنفيذ، لها الحق، حسبما هو منصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة السادسة من المرفق ١ - ألف من الاتفاق "في تنفيذ مهامها الداعمة، في حدود مهامها الرئيسية الموكلة إليها والموارد المتاحة، وبناءً على الطلب، المهام التي تشمل ما يلي: (أ) المساعدة على إيجاد أحوال آمنة تقوم فيها جهات أخرى بتنفيذ المهام الأخرى المرتبطة بالتسوية السلمية" و"مساعدة ... المنظمات الدولية الأخرى لدى إنجازها لمهامها الإنسانية". وتغطي هذه الأحكام، بما لا يرتقي إليه الشك، اقتفاء أثر الأشخاص المفقودين بجميع الوسائل، بما في ذلك عن طريق حفر المقابر الجماعية وإخراج رفات الموتى. وبالرغم من أن قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات قد زودت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالمساعدة المطلوبة وبالأمن الشخصي الكامل للخبراء الشرعيين الذين يعملون في مواقع المقابر الجماعية، فلم يجر للأسف تزويد الخبراء المعني بالأشخاص المفقودين والمؤسسات الأخرى المعنية بعمليات إخراج الجثث لغرض تعيين هوية الأشخاص المفقودين، بمثل هذا الدعم رغم الطلبات المتكررة. وبوجه خاص، رفضت قوة التنفيذ توفير الأمن في المواقع، والأمن للقوافل، وإزالة الألغام والكشف عن المقابر الجماعية. على أنها أتاحت الأمن العام والمعلومات وخدمات الطوارئ.

٢٦- وقد انتهت مدة عمل قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات وفقاً لولايتها، في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. فأنشأ مجلس الأمن، اعتباراً من ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بقراره ١٠٨٨ (١٩٩٦)، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قوة متعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار العسكري (SFOR) لمدة ١٨ شهراً بوصفها الخلف القانوني لقوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات لأداء الدور المحدد في المرفق ١ - ألف والمرفق ٢ من اتفاق دايتون للسلام. وستقدم القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار العسكري الدعم أيضاً لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (UNTAES) في حالة الطوارئ. وسيكون حجمها في البداية نصف حجم قوة التنفيذ.

٢٧- قوة عمل الشرطة الدولية (IFTP). قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في قراره ١٠٣٥ (١٩٩٥)، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، إنشاء قوة الشرطة المدنية بوصفها عملية شرطة مدنية تابعة للأمم المتحدة وفقاً للمرفق ١١ من اتفاق دايتون للسلام. وتتألف هذه القوة من ٧٠٩ ١ راصدي شرطة غير مسلحين من ٣٤ بلداً. وتتمثل مهامها في رصد ومراقبة وتفتيش أنشطة ومرافق إنفاذ القانون، وإسداء المشورة للموظفين القائمين بإنفاذ القانون وتدريبهم، وتقييم التهديدات للنظام العام، وتقديم التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان. ولقوة عمل الشرطة الدولية، بموجب الفقرة ٣ من المادة الرابعة من المرفق ١١،

الحق في تفتيش أي مركز شرطة ومكان احتجاز. وفيما يتعلق بتعيين مواقع المقابر الجماعية وإخراج رفات الموتى، فقد أتاحت قوة عمل الشرطة الدولية مساعدات قيمة شملت أمن القوافل ورصد الشرطة المحلية. وبما أن موظفي هذه القوة ليسوا مسلحين، فلا يمكن أن يوفر الأمن الشخصي الكامل إلا قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات والقوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار العسكري.

٢٨- وقام مجلس الأمن، بقراره ١٠٨٨ (١٩٩٦)، المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي تشمل قوة عمل الشرطة الدولية لفترة أخرى تنتهي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٢٩- إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (UNTAES). قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بقراره ١٠٣٧ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، بإنشاء عملية حفظ السلام هذه بهدف إعادة إدماج منطقة سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية بشكل سلمي في جمهورية كرواتيا. وتتألف هذه الإدارة من قرابة ٥ ٠٠٠ من أعضاء القوات العسكرية من تسع أمم، ومن أكثر من ٩٠٠ مدني بمن فيهم ضباط وراصدون لحقوق الإنسان. وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، انتهى تجريد المنطقة من السلاح الذي كان يشكل شرطاً رئيسياً مسبقاً لحفر المقابر الجماعية وغيره من الأنشطة التي تستهدف استجلاء مصير الأشخاص المفقودين. وأتاحت هذه الإدارة دعماً كبيراً، خاصة فيما يتعلق بتعيين مواقع المقابر الجماعية المشتبه فيها في المنطقة وحراستها وإخراج رفات الموتى في موقع مقبرة أوفكارا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٣٠- مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. تقدم المفوضية المساعدة والإغاثة لأكثر من مليوني لاجئ وشخص مشرد داخلياً في يوغوسلافيا السابقة. ووفقاً للفقرة ٥ من المادة الأولى من المرفق ٧ من اتفاق دايتون للسلام، تقوم المفوضية، بالتشاور الوثيق مع بلدان اللجوء ومع الأطراف، بوضع خطة للعودة إلى الوطن تتيح للاجئين والمشردين داخليا عودة مبكرة، وسلمية، ومنظمة ومرتبة على مراحل. ومع أن اقتفاء أثر الأشخاص المفقودين يخرج عن نطاق ولاية المفوضية، فقد قدمت المفوضية تعاونها للخبير فيما يتعلق باقتفاء أثر الأشخاص الذين هم من بين المستفيدين من برامجها.

٣١- المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا السابقة. منذ أن أنشئت العملية الخاصة في عام ١٩٩٤، تعاون الخبير تعاوناً وثيقاً مع المقرر الخاص، ولا سيما عن طريق تبادل المعلومات ذات الصلة. ومما ييسر هذا التعاون العملية الميدانية لحقوق الإنسان التي يقوم بها المفوض السامي لحقوق الإنسان والتي تدعم كلتا الولايتين للجنة حقوق الإنسان. ومن أمثلة هذا التعاون العملية المشتركة التي قام بها خبراء شرعيون فنلنديون لجمع وتعيين هوية رفات موتى لم تدفن في منطقة كرافيتشي.

٣٢- المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY). قرر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في قراره ٨٠٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣، إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي بولاية التحقيق في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وتقديم مرتكبي هذه الجرائم من الأفراد للعدالة. وحتى نهاية عام ١٩٩٦، وجهت اتهامات إلى ٧٤ شخصاً يُظن أنهم ارتكبوا جرائم، منهم سبعة فقط محتجزون فعلاً في لاهاي. وحكم حتى الآن على واحد فقط أقر بذنبه، وتحددت مدة سجنه بعشر سنوات. ومن المتوقع أن يصدر الحكم قريباً في حالة واحدة أخرى. ولدى مكتب المدعي

العام أفرقة تحقيق في الميدان لجمع الأدلة بطرق شتى، منها إجراء التحقيقات الشرعية في مواقع المقابر الجماعية وإخراج رفات الموتى. وفي هذا الصدد، يتعاون الخبير تعاوناً وثيقاً مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولكن تختلف الأهداف المتوخاة من عمليات إخراج الجثث. ففي حين تجري المحكمة عملية لإخراج الجثث في موقع مقبرة مزعوم للحصول فقط على أدلة تدعم توجيه الاتهامات، ويمكن أن تقتصر في حالات كثيرة على عدد معين من رفات الموتى، يهدف الخبير إلى إجراء عملية كاملة لإخراج الجثث في موقع بعينه للغرض الإنساني الوحيد البحث المتمثل في تعيين هوية أكبر عدد ممكن من الأشخاص المفقودين.

٣٣- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. إن هذه المنظمة التي مقرها جنيف هي، بموجب القانون الإنساني الدولي المنطبق على المنازعات الدولية المسلحة، وخاصة بموجب المادة ١٢٢ من اتفاقية جنيف الثالثة والمادة ١٤٠ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، الوكالة الأساسية المصرح لها بجمع كافة المعلومات التي يمكنها الحصول عليها من خلال قنوات رسمية أو خاصة بشأن أسرى الحرب والمدنيين المشمولين بالحماية. وعلاوة على ذلك، تنص الفقرة ٢ من المادة ٣٣ من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، فيما يتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، على إرسال جميع الطلبات المتعلقة باقتفاء الأثر والمعلومات المتعلقة بالأشخاص المفقودين إلى الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر أو إلى الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر (الهلال الأحمر، والأسد والشمس الأحمرين). ونظراً إلى هذا الاختصاص الشامل الذي تتمتع به اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لا يتناول الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي حالات النزاع المسلح الدولي.

٣٤- وعندما أنشأت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٧٢/١٩٩٤ المؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٤، العملية الخاصة المعنية بالأشخاص المفقودين في إقليم يوغوسلافيا السابقة، كان واضحاً أن ولاية الخبير تتداخل مع ولاية اللجنة الدولية. وبالرغم من أن ولاية الخبير أوسع من ولاية اللجنة الدولية لكونها تتناول حالات أشخاص مفقودين في أي جزء من يوغوسلافيا السابقة نتجت عن نزاع مسلح دولي أو غير دولي وعن حالات اختفاء قسري لا صلة لها بأي نزاع مسلح، فمن الصعب التمييز بوضوح بين هذه الحالات المختلفة في الإطار المعقد للأحداث التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة. لذلك قصد الخبير منذ البداية تماماً إقامة تعاون مثمر مع اللجنة الدولية على أساس تبادل المعلومات وتقسيم العمل.

٣٥- ووافقت الأطراف البوسنية، في المادة الخامسة من المرفق ٧ من اتفاق دايتون للسلام، على تقديم معلومات عن جميع الأشخاص المجهولي المصير من خلال آليات اقتفاء الأثر التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، وكذلك على "التعاون مع اللجنة الدولية تعاوناً كاملاً في الجهود التي تبذلها لتحديد هويات مجهولي المصير وأماكن وجودهم والمصير الذي آلوا إليه". ولم ترد إشارة صريحة في اتفاق دايتون للسلام لا إلى العملية الخاصة ولا إلى المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في يوغوسلافيا السابقة، وأشار إليهما فقط بشكل غير مباشر في سياق الحكم العام للمادة الثالثة عشرة من المرفق ٦. ومع ذلك، قررت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٧١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، تمديد كلتا الولايتين ورجت من الخبير أن ينسق جهوده مع اللجنة الدولية والمنظمات الأخرى المعنية، ولا سيما عن طريق فريق الخبراء المعني بالمفقودين وإخراج الجثث. لذلك اتفق الخبير مع اللجنة الدولية على التقسيم التالي للعمل فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك. وخفض إلى حد كبير أنشطته للتعقيب، وشارك كمراقب فقط في الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين الذي ترأسه اللجنة الدولية والذي تم إنشاؤه وفقاً للمادة

الخامسة من المرفق ٧ من اتفاق دايتون للسلام (انظر أدناه)، وأتاح للجنة الدولية جميع طلبات اقتفاء الأثر التي تلقاها (ولكن لم تكن اللجنة الدولية قد تلقتها)، وأحال مقدمي الطلبات الجدد إلى مكتب اللجنة الدولية في سراييفو أو إلى أحد الفروع المحلية الـ ١٢٠ التابعة للصليب الأحمر في البوسنة والهرسك. وفي ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٦، نظمت اللجنة الدولية حملة تعقب بالقيام، في جملة أمور، بنشر كتاب يضم أسماء جميع الأشخاص المفقودين المسجلين في ملفاتها وبدعوة الأسر إلى إبداء ردود أفعالها على المعلومات الواردة في الكتاب وإلى تقديم طلبات أخرى لاقتفاء أثر الأشخاص المفقودين. وبحلول نهاية عام ١٩٩٦، كانت قد نشرت ثلاث طبعات للكتاب وازداد عدد طلبات اقتفاء الأثر إلى حد كبير. وفي الوقت ذاته، ركز الخبر جهودهم في البوسنة والهرسك على إخراج رفات الموتى باعتبار ذلك وسيلة من وسائل استجلاء مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين. وجرى تنسيق هذه الأنشطة مع اللجنة الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومع منظمات أخرى في إطار فريق الخبراء المعني بالمفقودين وإخراج الجثث (انظر أدناه).

٣٦- وتغير تقسيم العمل على هذا النحو عندما عكست اللجنة الدولية في خريف عام ١٩٩٦ سياستها المتعلقة بحضر المقابر الجماعية وأبدت اهتمامها بالمشاركة مباشرة في أنشطة إخراج الجثث. ونتيجة لذلك، تولت اللجنة الدولية الحفاظ على قاعدة البيانات السابقة للوفاة في الأجل الطويل، الذي كان فريق الخبراء المعني بالمفقودين وإخراج الجثث قد توخى إبقائه أصلاً تحت رعاية المفوض السامي لحقوق الإنسان.

٣٧- منظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان (PHR). إن منظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان منظمة غير حكومية مقرها بوسطن تضم أخصاء شرعيين في علوم الأنثروبولوجيا، والآثار، والطب الشرعي وغيرهم من مهنيي الصحة الشرعيين، وتسعى إلى استخدام المعارف الطبية والعلمية لحماية حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، ولا سيما بفحص المقابر الجماعية لتعيين هوية ضحايا حالات الإعدام خارج نطاق القانون. وأقامت المنظمة علاقات تعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبدأت في تموز/يوليه ١٩٩٦ في إخراج الجثث من المقابر الجماعية في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا نيابة عن المحكمة. وبالإضافة إلى ما تقدمه عمليات تشريح الجثث من أدلة إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإنها تسفر أيضاً عن تعيين هوية الأشخاص المفقودين المتوفين.

٣٨- ويتعاون الخبر مع منظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان في مهام رصد عمليات إخراج الجثث التي تقوم بها الأطراف وإنشاء قاعدة بيانات سابقة للوفاة لجميع الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك. والممول الأساسي لهذا المشروع هو لجنة الاتحاد الأوروبي وقام فريق الخبراء المعني بالمفقودين وإخراج الجثث بتنسيقه وقام بتنفيذه منظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان ورابطة تعزيز معهد لودفيغ بولتزمان لحقوق الإنسان (انظر أدناه).

٣٩- رابطة تعزيز معهد لودفيغ بولتزمان لحقوق الإنسان (BIM). أنشئت هذه المنظمة غير الحكومية التي مقرها فيينا لتعزيز ودعم البحوث والأنشطة الميدانية التي يقوم بها معهد لودفيغ بولتزمان لحقوق الإنسان، وهو معهد بحوث متعدد التخصصات ومركز توثيق في ميدان حقوق الإنسان متنسب لجامعة فيينا. ونفذت هذه الرابطة عدداً من مشاريع البحوث القانونية والتجريبية بشأن التطهير الإثني في البوسنة والهرسك دعماً للجنة الخبراء التي أنشئت عملاً بقرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢) المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢

وللمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٦، بدأت الرابطة مشروع بحث دعماً للعملية الخاصة. أحدهما ممول أساساً من حكومة هولندا، وهو يستهدف دراسة الأسباب الأصلية والنطاق الصحيح وظروف ظاهرة حالات الاختفاء في يوغوسلافيا السابقة والمشروع الآخر تموله أساساً لجنة الاتحاد الأوروبي، وهو يستهدف جمع البيانات ذات الصلة لوضع قاعدة بيانات سابقة للوفاة وذلك بإجراء مقابلات مع أفراد أسر الأشخاص المفقودين بالتعاون الوثيق مع منظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان.

٤٠- فريق الخبراء الفنلندي. بفضل المساعدة المالية التي قدمتها حكومتا فنلندا وهولندا، قام فريق خبراء مؤلف من ٢٢ أخصائياً شرعياً في الأنثروبولوجيا وطبيباً شرعياً، ومحققاً، وخبيراً في إزالة الألغام ومهنيي الصحة الشرعيين، بدعم الخبرة في الجهود التي يبذلها لإخراج الجثث، ولا سيما فيما يتعلق برفات الموتى التي تم اكتشافها في منطقة كرافيتشي (انظر أدناه). وأجريت التحقيقات الأولى في أوائل ربيع عام ١٩٩٦. وفي تموز/يوليه، تم جمع رفات موتى لم تدفن لنحو ٣٠ جثة ونقلها إلى مستشفى توزلا لإجراء الفحوص اللاحقة للوفاة. وواصل عدد من أعضاء فريق الخبراء الفنلندي تحقيقاتهم في خريف عام ١٩٩٦ بعدما استؤنفت الأنشطة في إطار لجنة الخبراء الشرعيين المشتركة المعنية بإخراج الجثث.

٤١- الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين الذي ترأسه اللجنة الدولية للصليب الأحمر. أنشئ الفريق العامل رسمياً في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٦ وفقاً للمادة الخامسة من المرفق ٧ من اتفاق دايتون للسلام. وترأسه اللجنة الدولية للصليب الأحمر وهو يتألف من ممثلي الأطراف في النزاع في البوسنة والهرسك، ألا وهي البوسنة والهرسك، واتحاد البوسنة والهرسك (الجانب المسلم والكرواتي)، وجمهورية سربسكا، مع اشتراك مكتب الممثل السامي كعضو يحتل مرتبة عالية فيه. ويحضر ممثلو جمهورية كرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وممثلو الدول التي كانت شاهدة على توقيع اتفاق دايتون للسلام (الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الروسي، ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، وممثلو قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات (IFOR)، والخبير المعني بالأشخاص المفقودين، وممثلو رابطات الأسر كمراقبين. وحتى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كان الفريق العامل قد عقد ما مجموعه تسع دورات في مكتب الممثل السامي في سراييفو. واستغرقت الاجتماعات عادة يوماً كاملاً. وبالرغم من أن الفريق العامل يتصرف حالياً بصفته القناة الرئيسية للمعلومات المتعلقة بالأشخاص المفقودين بين الأطراف وأن أكثر من ١٥ ٠٠٠ حالة قد قدمت رسمياً إلى الأطراف، فإن عدد الردود التي قدمتها الأطراف صغير جداً، ولم يمكن العثور إلا على عدد قليل جداً من الأحياء من بين الأشخاص المفقودين. وأحاطت اللجنة الدولية للخبر علماً بأنه أمكن، حتى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، اعتبار ما مجموعه ٥٥٢ حالة قدمت إلى الفريق العامل حالات تم استجلاؤها؛ وبأنه تم استجلاء ٤٤٣ حالة على أساس الردود التي تم الحصول عليها من الأطراف (كان شخص واحد فقط على قيد الحياة؛ أما الحالات الأخرى، فقد تم استجلاؤها أساساً نتيجة للعمليات التي قامت بها الأطراف لإخراج الجثث)، في حين أمكن حفظ ٧٩ حالة بفضل الشهود أو على أساس مصادر أخرى أتاحت للجنة الدولية. ومن بين الحالات الأخيرة، عشر على ٢٧ شخصاً حياً، بينما كان ٥٢ شخصاً قد توفوا.

٤٢- وبعدما غيرت اللجنة الدولية سياستها تجاه عملية إخراج الجثث، أعلنت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ أنها ستقترح على الفريق العامل إنشاء فرع تشغيلي بهدف تنفيذ قرارات الفريق العامل، ولا سيما "الإجراء العمليات المشتركة لإخراج الجثث التي يتم الاضطلاع بها حالياً تحت رعاية مكتب الممثل السامي".

٤٣- فريق الخبراء المعني بالمفقودين وإخراج الجثث. أنشئ فريق الخبراء في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٦ بناء على مبادرة عدة منظمات لتنسيق جهود العناصر الدولية الفاعلة التي تشترك في أنشطة إخراج الجثث. ويرأسه مكتب الممثل السامي. وفي عام ١٩٩٦، عقد الفريق ما مجموعه ١٥ اجتماعاً في فيينا وجنيف طوال شهر أيار/مايو، ومنذ حزيران/يونيه، عقدت الاجتماعات في سراييفو. واتسعت العضوية فيه تدريجياً. وهو يتألف حالياً من مكتب الممثل السامي، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، والمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان، والخبير المعني بالأشخاص المفقودين، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وقوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات (IFOR)، وقوة عمل الشرطة الدولية (IPTF)، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (UNTAES)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان (PHR)، ورابطة تعزيز معهد لودفيغ بولتزمان (BIM)، ومن ممثل لحكومة الولايات المتحدة، ولجنة أنشئت مؤخراً هي اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة (انظر أدناه). وأنشئ مركز تنسيق في مكتب الممثل السامي لإعداد الاجتماعات والقيام فيما بين الاجتماعات بتنسيق الأنشطة المتعلقة بإخراج الجثث. ووافق فريق الخبراء على مبادئ توجيهية مشتركة ومعايير دنيا لإخراج الجثث بطريقة فنية، بما في ذلك الحاجة إلى إنشاء قاعدة بيانات سابقة للوفاة قبل القيام بعمليات واسعة النطاق لإخراج الجثث والحاجة إلى إشراك الأطراف البوسنية بنشاط والخبراء الشرعيين المحليين في هذه الأنشطة. وساعد الخبير أيضاً في الجهود التي بذلها لإعداد ميزانية برنامج شامل للأنشطة الشرعية وجمع الأموال من المجتمع الدولي. وعهد إلى منظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان ورابطة تعزيز معهد لودفيغ بولتزمان بمهمة إنشاء قاعدة بيانات سابقة للوفاة، وقام بتنسيق برنامج وضعه خبراء شرعيون دوليون معارون من الحكومات بهدف تقديم المساعدة والرصد فيما يتعلق بعمليات إخراج الجثث وتشريحها التي تقوم بها الأطراف البوسنية، وأنشأ لجنة خبراء شرعيين مشتركة معنية بإخراج الجثث من أجل تنظيم وتنفيذ العمليات المشتركة بين الأطراف لإخراج الجثث.

٤٤- لجنة الخبراء الشرعيين المشتركة المعنية بإخراج الجثث. في أعقاب المناقشات العديدة التي دارت في إطار فريق الخبراء المعني بالمفقودين وإخراج الجثث عن طريقة إشراك الأطراف البوسنية بنشاط في الاضطلاع بأنشطة إخراج الجثث على إقليم طرف آخر، عقد مكتب الممثل السامي اجتماعاً مع ممثلي الأطراف ورابطات الأسر في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ في بانيا لوكا. ووافقت الأطراف على قائمة بمواقع ذات أولوية وعلى جدول زمني أولي لفحص رفات الموتى التي لم تدفن، وعلى إنشاء لجنة خبراء مشتركة تتألف من طبيبين شرعيين من كل طرف مهمتها تنفيذ العملية المشتركة المتفق عليها بين الأطراف لإخراج الجثث. على أنه سرعان ما واجهت هذه العملية "المشتركة لإخراج الجثث في بانيا لوكا" مشاكل سياسية خطيرة وتوقفت بالفعل لأسابيع عديدة خلال أشهر الصيف. ولم يتسن التوصل إلى "اتفاق تشغيلي بشأن عمليات إخراج الجثث وفحص رفات الموتى التي لم تدفن" إلا بعد أن عُقد اجتماع سياسي على مستوى عالٍ برئاسة مكتب الممثل السامي في سراييفو في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ استمرت على أساسه العمليات المشتركة لإخراج الجثث في خمسة مواقع ذات أولوية هي: كرافيتشي، أوزرين، غلاموتش، كوبريفنا، بوزانسكي برود.

٤٥- اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة (ICMP). اقترح الخبير في تقريره الأخير إلى لجنة حقوق الإنسان الفقرة ٨١ من (E/CN.4/1996/36)، إنشاء "لجنة متعددة الأطراف عالية المستوى بشأن الأشخاص المفقودين" تتألف من ممثلي حكومات البوسنة والهرسك، واتحاد البوسنة والهرسك،

وجمهورية سربسكا، وجمهورية كرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ومن شخصيات دولية رئيسية. ولم تحظ هذه المبادرة في البداية بتأييد كبير من المجتمع الدولي، فلم تنعكس في القرار ٧١/١٩٩٦.

٤٦- ولكن الرئيس كلينتون، رئيس الولايات المتحدة، قدم في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦، أثناء انعقاد قمة مجموعة السبعة في ليون بفرنسا، اقتراحاً مماثلاً عندما أعلن تشكيل "لجنة الشريط الأزرق الدولية بشأن الأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة"، برئاسة وزير الخارجية الأسبق، السيد سايروس فانس. وبالرغم من أن حكومة الولايات المتحدة كانت تعارض بشدة حتى ذلك الحين جهود الخبير التي تستهدف تيسير عمليات إخراج الجثث بغرض تعيين هوية الأشخاص المفقودين، فقد أعلن الرئيس كلينتون أيضاً في هذا البيان أن اللجنة "ستعزز أيضاً الجهود للتأكد من أن عمليات إخراج الجثث، وتعيين مصير الأشخاص المفقودين عند الاقتضاء، ستتم تحت رقابة دولية ووفقاً للمعايير الدولية. وأن اللجنة ستيسر، علاوة على ذلك، وضع قاعدة بيانات سابقة للوفاء لدعم الجهود التي تبذل من أجل إخراج الجثث". وتبرعت حكومة الولايات المتحدة بمبلغ قدره مليوناً دولار أمريكي في وقت إنشاء اللجنة، ومن المتوقع أن يستخدم جزء منه لدعم برنامج الأنشطة الشرعية.

٤٧- وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة (ICMP)، كما أصبحت تسمى الآن رسمياً، اجتماعها الأول في جنيف بحضور الأشخاص التالية أسماؤهم: السيد سايروس فانس، الرئيس؛ اللورد كارينغتون، وزير خارجية بريطانيا الأسبق؛ السيد خوسيه-أيلالاسو، المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ والسيد كورنيليو سوماروغا، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وكان من بين الأعضاء الآخرين السيد روبير بادنتير، وزير العدل الفرنسي الأسبق؛ والسيد ماكس فان دير شتول، المفوض السامي المعني بالأقليات القومية لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية هولندا الأسبق؛ وصاحب زاده يعقوب - خان، وزير خارجية باكستان؛ والسيد ميلان ميلوتينوفيتش، وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ والسيد ماتي غرانيتش، وزير خارجية كرواتيا؛ والسيد حارث سيلاجيتش، الرئيس المشارك لمجلس الوزراء من الجانب المسلم في اتحاد البوسنة والهرسك؛ والسيد يادرانكو بريليتش، وزير الخارجية، من الجانب الكرواتي؛ والسيد دراغان كالينيتش، رئيس مجلس نواب جمهورية سربسكا. ويقوم مكتب الممثل السامي بدور المستشار الخاص. وكان من بين المستشارين الآخرين الذين شاركوا في اجتماع جنيف الخبير المعني بالأشخاص المفقودين وممثلو إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (UNTAES)، وقوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات (IFOR)، وقوة عمل الشرطة الدولية (IPTF)، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY)، ومركز الأمم المتحدة للعمل على إزالة الألغام (MAC)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان (PHR).

٤٨- وقامت اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة (ICMP) بتعيين المجالات ذات الأولوية للعمل في المستقبل، بما في ذلك مساندة الأسر والباقيين على قيد الحياة، وممارسة الضغوط على الأطراف للتعاون في إطار الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين الذي ترأسه اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفي إخراج الجثث لأغراض إنسانية، وإنشاء مصدر مركزي للمعلومات الدقيقة. وفي خريف عام ١٩٩٦، أنشأت اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة (ICMP) مكتباً في سراييفو، وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، قام الرئيس وعدد من الأعضاء بأول زيارة إلى المنطقة.

دال - جمع الأموال

٤٩- طلب قرار لجنة حقوق الإنسان ٧١/١٩٩٦ (الفقرة ٣٦) إلى الخبير "أن يضطلع بمسؤولية تأمين الدعم المناسب، بما في ذلك المساعدة المالية، لأنشطة فريق الخبراء"، أي لبرنامج شامل للأنشطة الشرعية. وعقب المشاورات التي أجراها مع فريق الخبراء المعني بالمفقودين وإخراج الجثث، وضع الخبير ميزانية شاملة قدرها ١٢٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة وهي ميزانية لازمة للقيام بإخراج الجثث وتعيين هوية نحو ١ ٠٠٠ جثة (انظر المرفق الثاني)، ووجه نداءً إلى الدول الأعضاء للحصول على تبرعات مالية أو تبرعات عينية. وعلاوة على ذلك، أشار الخبير إلى أن عمليات إخراج الجثث وتعيين هوية الأشخاص المفقودين التي تضطلع بها السلطات المحلية يجب أن تجرى وفقاً للمعايير الدولية وأن يرصدها من جانب المجتمع الدولي. وقدم هذه الميزانية إلى ممثلي الدول في جنيف في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، ونظم بعد ذلك جلسات إعلامية أخرى واجتماعات لجمع الأموال مع ممثلي الدول في نيويورك (٦ حزيران/يونيه)، وسراييفو (١٣ آب/أغسطس)، وجنيف (٢٣ آب/أغسطس و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر).

٥٠- وبعد انعقاد الاجتماع الأول في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، كانت حكومتا فنلندا وهولندا الوحيدتين اللتين قررتا تنفيذ عملية مشتركة تتألف من فريق يضم ٢٢ خبيراً شرعياً فنلندياً أوفدوا إلى منطقة كرافيتشي، بجمهورية سربسكا، لجمع رفات الموتى التي لم تدفن. وأتاحت الحكومة الفرنسية خبرتين شرعيين لرصد عمليات حفر المقابر التي قامت بها السلطات المحلية. وقدم الاتحاد الأوروبي تبرعات مالية إلى مشروع قاعدة البيانات السابقة للوفاة (AMDB) الذي تقوم منظمتهان غير حكوميتين بتنفيذه في الوقت الحاضر. وعلاوة على ذلك، قدمت حكومة هولندا تبرعات مالية لمشروع بحوث تجريبه رابطة تعزيز معهد لودفيغ بولتزمان (BIM) دعماً للعملية الخاصة.

٥١- وفي أعقاب النداءات التي وجهها الخبير في آب/أغسطس لجمع الأموال، أتاحت الحكومة السويسرية خبيراً شرعياً وتبرعت بمبالغ مالية لمنظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان (PHR) لصالح الأنشطة التي تضطلع بها. وأوفدت الحكومة الفرنسية أيضاً في مناسبتين ثلاثة خبراء شرعيين آخرين للقيام بأعمال الرصد. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، كانت حكومات ألمانيا وأيرلندا والدانمرك قد قدمت التبرعات المالية الأولى لهذا الغرض. ويمكن أن تتاح تبرعات من حكومات أخرى مثل النرويج في أوائل عام ١٩٩٧. وعلاوة على ذلك، تبرعت حكومة الولايات المتحدة بمبلغ قدره مليون دولار أمريكي وقت إنشاء اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة (ICMP)، ومن المتوقع أن يستخدم جزء من هذا المبلغ لدعم برنامج الأنشطة الشرعية.

٥٢- ورغم زيادة التفهم الذي يبديه المجتمع الدولي شيئاً فشيئاً للحاجة إلى استجلاء مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين عن طريق إخراج الجثث وتعيين هوية رفات الموتى، وزيادة استجابته من ثم لنداءات جمع الأموال، لا تزال الحاجة ملحة للحصول على تبرعات أكبر بكثير من أجل تمويل البرنامج الشامل للأنشطة الشرعية الذي طلبت وضعه لجنة حقوق الإنسان في الفقرة ٣٤(أ) من قرارها ٧١/١٩٩٦.

هاء - تيسير إخراج رفات الموتى

١- الخلفية والمشاكل

٥٣- استرعى الخبير في تقريره الأخير إلى اللجنة الفقرات ٧٤ إلى ٧٩ من E/CN.4/1996/36، انتباه المجتمع الدولي إلى الحاجة إلى حفر المقابر الجماعية وإخراج رفات الأشخاص المفقودين وتعيين هويتها. وأكد أن "المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ هذه المهام تظل على عاتق السلطات التي تقع مقبرة جماعية مشتبته فيها داخل ولايتها القضائية". وأضاف مع ذلك أنه "إذا كانت السلطات المعنية غير راغبة في القيام بحفر المقابر الجماعية، فإن هذه المهمة ستؤول حين ذاك إلى المنظمات والآليات الدولية، بما في ذلك العملية الخاصة". لذلك، طلب الخبير إلى اللجنة أن تنظر في هذه القضية وأن تأذن بالموارد اللازمة.

٥٤- ولم تكن استجابة المجتمع الدولي متحمسة على الإطلاق لهذا النداء. وكانت حكومة الولايات المتحدة، بصفة خاصة، شديدة العزوف عن إشراك المجتمع الدولي في أنشطة لإخراج الجثث تتعدى تلك التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY). ودُفع بأن مشكلة الأشخاص المفقودين ينبغي أن تحل بممارسة الضغوط على الأطراف المعنية لإفشاء جميع المعلومات ذات الصلة لا بحفر المقابر الجماعية والتعرض من ثم لخطر التدخل في عملية السلام. وأيدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي الأخرى هذه الحجج بقوة وأكدت أنها لن تشارك في أية أنشطة تجري لإخراج الجثث. على أن حكومتى كرواتيا والبوسنة والهرسك، في المقام الأول، قد أيدتا الخبير ووافقتا على أن استجلاء مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين بكافة الطرق، بما في ذلك إخراج رفات الموتى يمثل شرطاً ضرورياً مسبقاً لعملية المصالحة والتوصل إلى سلام دائم مستدام في المنطقة.

٥٥- وأسفرت المفاوضات التي دارت في الدورة الثانية والخمسين للجنة حقوق الإنسان عن الصياغة التوفيقية الشديدة الغموض للفقرة ٣٤ من قرار اللجنة ٧١/١٩٩٦ بتوجيه "النظر إلى الحاجة إلى بذل جهود فورية وعاجلة لتحديد مصير الأشخاص المفقودين، بما يشمل الحالات التي ثبت فيها فشل وسائل أخرى لتحديد مصير المفقودين وبناء على توصية خبراء مؤهلين بأن إخراج الجثث سيوفر وسيلة لحل حالات يستبعد حلها بوسائل أخرى، وقيام هؤلاء الخبراء بفحص نهائي لمواقع المقابر الجماعية أو المواقع التي تفيد التقارير بحدوث عمليات إعدام أو قتل تعسفي فيها لآلاف كثيرة من الأشخاص، وخاصة بالقرب من سربرينتشا وجيبا وبريدو وسانسكي موست وفوكوفار وإبلاغ أسر المفقودين بأي نتائج". ومع ذلك، طُلب إلى الخبير أن ينسق جهوده مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY)، ومكتب الممثل السامي (OHR)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمقررة الخاصة، لا سيما عن طريق فريق الخبراء المعني بالمفقودين وإخراج الجثث، "لإعداد خطة شاملة لمعالجة هذه المسألة"، وتيسير إنشاء قاعدة بيانات سابقة للوفاة (AMDB)، وتأمين الدعم المناسب، بما في ذلك المساعدة المالية، لأنشطة فريق الخبراء.

٥٦- ومما أعاق إلى حد أكبر جهود الخبير لتنفيذ ولاية اللجنة الغامضة هذه نوعاً ما لتيسير عمليات إخراج الجثث من أجل استجلاء حالات الأشخاص المفقودين شدة عزوف مجتمع المانحين عن الاستجابة لنداءاته لجمع الأموال. فحتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، لم تكن أية تبرعات قد وصلت إلى الحساب الخاص الذي فتح لصالح عملية إخراج الجثث. ولحسن الحظ، وافق عدد من المانحين على التبرع في برنامج

الأنشطة الشرعية بإتاحة الأموال من خلال قنوات أخرى. وفي أعقاب المشاورات الشاملة التي أُجريت، وافق فريق الخبراء في أواخر الربيع على برنامج العمل الأولي التالي:

(أ) إنشاء قاعدة بيانات سابقة للوفاة لجميع الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك والمسجلين لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع إيلاء أولوية أولى للأشخاص المفقودين من منطقة سربرينيتسا؛

(ب) إيلاء الأولوية لعمليات إخراج الجثث التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) والتعاون معها تعاوناً وثيقاً للتأكد من إخراج كل رفات الموتى التي يتم اكتشافها في موقع مقبرة بعينه ومن بذل محاولة لتعيين هويتها؛

(ج) قيام الخبراء الشرعيين الدوليين بتشجيع ومساعدة ورصد عمليات إخراج الجثث التي تقوم بها الأطراف ذاتها على الاقليم الواقع تحت سيطرتها؛

(د) قيام الخبراء الشرعيين الدوليين بتشجيع ومساعدة ورصد العمليات المشتركة بين الأطراف لإخراج الجثث؛

(هـ) إيلاء الأولوية لرفات الموتى التي يتم يكتشفها على سطح الأرض إما الأطراف المعنية أو الخبراء الشرعيون الدوليون.

٥٧- وتعرض تنفيذ برنامج العمل الأولي هذا لعقبات سياسية ومالية كبيرة وعقبات أخرى. فكانت هناك اختلافات هامة في الرأي بين الأطراف البوسنية فيما يتعلق بالعمليات المشتركة بين الأطراف لإخراج الجثث، وهددت سياسة المعاملة بالمثل العملية الى حد كبير. وعلاوة على ذلك، لم يتسن التوصل في إطار فريق الخبراء الى حلول عامة مرضية للمشاكل المتعلقة بإزالة الألغام لتوفير الأمن للخبراء العاملين في الميدان. وبوجه خاص، رفضت باستمرار قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات (IFOR) أن توفر لعمليات إخراج الجثث لأغراض إنسانية نفس المساعدة التي وافقت على توفيرها للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومع ذلك، أمكن بفضل الجهود المشتركة والدعم الفعلي الذي قدمته عدة عناصر فاعلة، منها بوجه خاص مكتب الممثل السامي، إحراز قدر من التقدم خلال الفترة قيد الاستعراض كما يرد بيان ذلك أدناه.

٢- قاعدة البيانات السابقة للوفاة

٥٨- أكدت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٧١/١٩٩٦ (الفقرة ٣٤(ب)) "الحاجة الى إنشاء قاعدة بيانات سابقة للوفاة للمساعدة على تحديد هوية الموتى قبل امكانية النظر في الكشف عن الجثث على نطاق واسع". وعليه، أدرج الخبير مسألة إنشاء قاعدة بيانات سابقة للوفاة (AMDB) في مقدمة بنود جدول أعماله بالرغم من أن الأموال لم تكن قد أُتيحت من خلال القنوات الرسمية التابعة للأمم المتحدة. لذلك رجا فريق الخبراء من منظميتين غير حكوميتين هما منظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان (PHR) ورابطة تعزيز معهد لودفيغ بولتزمان (BIM) جمع الأموال وإقامة مشروع مشترك ينسقه فريق الخبراء يجري تنفيذه تحت رعاية

المفوض السامي لحقوق الإنسان. وعندما غيّرت اللجنة الدولية سياستها تجاه عملية إخراج الجثث (انظر أعلاه)، وعقب اجتماع عُقد بين المفوض السامي ورئيس اللجنة الدولية في جنيف في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، تقرر أن تتولى اللجنة الدولية المسؤولية عن قاعدة البيانات السابقة للوفاة والحفاظ عليها في الأجل الطويل.

٥٩- وبفضل التبرعات السخية التي وردت من لجنة الاتحاد الأوروبي وحكومة هولندا، أمكن البدء في تنفيذ المشروع المشترك لإنشاء قاعدة البيانات السابقة للوفاة في تموز/يوليه ١٩٩٦. ووفقاً لما تم الاتفاق عليه، ركز المشروع في مرحلته الأولى على جمع بيانات تتعلق بقرابة ٦ ٥٠٠ بوسني مسلم مفقود من منطقة سربيرينيتشا. وبما أن غالبية أسر هؤلاء الأشخاص تعيش حالياً في توزلا وحولها، فقد تقرر إنشاء المقر هناك. وإذا نشأت الحاجة أثناء إخراج الجثث إلى جمع بيانات تتعلق بأشخاص آخرين مفقودين، فسيستجيب المشروع لهذه الطلبات لكونه يتمتع بقدر كاف من المرونة. وبعدما ورد طلب من سلطات جمهورية سربسكا، تقرر أيضاً إنشاء مكتب في بانيا لوكا لجمع بيانات تتعلق بالأشخاص المفقودين من أصل صربي.

٦٠- وتتولى منظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان (PHR) المسؤولية الشاملة عن إنشاء قاعدة البيانات السابقة للوفاة (AMDB) والحفاظ عليها. وتشمل هذه المسؤولية وضع قاعدة بيانات محوسبة بمساعدة خبراء من جامعة توزلا، والمنهج الشامل للمشروع، والاستبيان الشامل لجمع كافة المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالأشخاص المفقودين اللازمة لغرض تعيين هويتهم وذلك بمقارنتها بالمعلومات التي تتم استعادتها بعد الوفاة عند تشريح جثث الضحايا التي يتم إخراجها من المقابر الجماعية. وتشمل هذه المعلومات الخصائص البدنية، ونوع الملابس التي كانوا يرتدونها، والأمتعة الشخصية، وتاريخ الإصابات والأضرار التي لحقت بالعظام والأسنان.

٦١- وتتولى رابطة تعزيز معهد لودفيغ بولتزمان (BIM) مسؤولية جمع البيانات ذات الصلة بإجراء المقابلات مع أفراد أسر الأشخاص المفقودين. ويشمل هذا البحث عن أفراد أسر كل منهم (بمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسلطات المحلية)، وتعيين وتدريب مستجوبين محليين، وتوفير المراقبة النفسية والقيام الفعلي بتنظيم جميع المقابلات وتنسيقها وإجرائها والتصديق عليها بالفعل. وحتى نهاية عام ١٩٩٦، كان قد تم تعيين وتدريب نحو ٣٠ مستجوباً في توزلا أجروا قرابة ٣ ٢٠٠ مقابلة مع أفراد الأسر في توزلا وما حولها. وعلاوة على ذلك، سيبدأ نحو ٢٠ مستجوباً ممن يجري تدريبهم في الوقت الحاضر في بانيا لوكا في إجراء مقابلات في أوائل عام ١٩٩٧. ومن المتوقع أن يكتمل جمع معظم البيانات السابقة للوفاة بشأن الأشخاص المفقودين من سربيرينيتشا بحلول ربيع عام ١٩٩٧. وسيتيح ذلك وضع خطة شاملة لإجراء عمليات إخراج الجثث في منطقة سربيرينيتشا خلال عام ١٩٩٧ حسبما طلبته لجنة حقوق الإنسان، شريطة أن تستوفى بطبيعة الحال المتطلبات السياسية والمالية واللوجستية والأمنية اللازمة.

٣- عمليات إخراج الجثث التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٦٢- كان مكتب المدعى العام التابع للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) قد قام خلال الفترة قيد الاستعراض، بمساعدة منظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان (PHR)، وقوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات (IFOR) وقوة عمل الشرطة الدولية (IPTF)، بعمليات إخراج الجثث بغرض جمع الأدلة في

أربعة مواقع في البوسنة والهرسك هي: سرسكا، ونوفا كسابا، ولازيتي وبرانييفو فارم، وبيليتشا. وكانت هذه العمليات تتعلق بمقتل المدنيين المزعوم حدوثه في أعقاب سقوط سريبرينيتشا. وقد أخرج أكثر من ٤٢٥ جثة من هذه المواقع ويجري تشريحها في الوقت الحاضر. ولم يتم حتى الآن إلا تعيين هوية عدد صغير فقط من هذه الجثث ولكن فرص تعيين هوية الجثث ستزداد إلى حد كبير بمجرد ما أن تتاح جميع البيانات ذات الصلة السابقة للوفاة. وعلاوة على ذلك، قامت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بإخراج ٢٠٠ جثة من مقبرة جماعية تقع في أوفكارا بالقرب من فوكوفار.

٤- عمليات إخراج الجثث في تل كرافيتشي

٦٣- شأهدت المقررة الخاصة، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أثناء واحدة من بعثاتها الى جمهورية سربسكا، عدداً كبيراً من رفات الموتى التي لم تدفن متناثرة على امتداد غابة كبيرة جبلية نائية بالقرب من قرية كرافيتشي على بعد حوالي ١٠ كيلومترات من سريبرينيتشا. وافترض أن رفات الموتى هذه لبوسنيين من أصل مسلم من ضحايا سريبرينيتشا. ووفقاً لسياسة فريق الخبراء المتمثلة في إيلاء الأولوية لاستعادة رفات الموتى التي لم تدفن، حتى إذا لم توجد بيانات سابقة للوفاة، وضع مشروع مشترك بين المقررة الخاصة والخبير لإزالة جميع رفات الموتى من الموقع ونقلها الى توزلا لتشريحها. وبعدها أجريت مفاوضات شاملة مع سلطات كلا الكيانين، وبفضل المساعدة المالية السخية التي قدمتها حكومتا فنلندا وهولندا، تم الاتفاق على أن يقوم فريق مكون من ٢٢ خبيراً فنلندياً باستعادة رفات الموتى وعلى أن يتولى فريق من الخبراء البوسنيين المسلمين مراقبتها. وضم الفريق الفنلندي خبيرين في إزالة الألغام. وبالرغم من أن قوة التنفيذ العسكرية المتعددة الجنسيات (IPTF) لم تزود الموقع والقافلة بالأمن المطلوب والمماثل للمساعدة التي أتاحتها للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فقد تقرر بدء المشروع في حزيران/يونيه على أساس أن قوة عمل الشرطة الدولية (IPTF) قد عرضت تقديم دعمها الكامل (جنباً الى جنب مع الأمن العام الذي توفره قوة التنفيذ العسكرية في المنطقة) وأن سلطات جمهورية سربسكا وافقت مبدئياً على المشروع. وبحلول ٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، كان فريق الخبراء الفنلندي قد استعاد رفات نحو ٣٠ جثة عندما أمر وزير داخلية جمهورية سربسكا بوقف أنشطته. وبالرغم من أن هذا القرار قد انتهك بكل وضوح الاتفاقات السابقة، فقد قرر الخبير وقف المشروع، آخذاً في اعتباره رفض قوة التنفيذ العسكرية توفير الأمن اللازم.

٦٤- وبما أنه يقدّر أن هذا الموقع يحوي مئات عديدة من رفات الموتى التي لم تدفن، فقد عيّن لاحقاً بوصفه واحداً من المواقع ذات الأولوية للعمليات المشتركة بين الأطراف لإخراج الجثث. ومنذ آب/أغسطس، قام خبراء بوسنيون مسلمون بجمع رفات قرابة ٢٠٠ ضحية أخرى. ونقلت كل رفات الموتى الى المستشفى في توزلا حيث يقوم خبراء مسلمون بتشريحها في الوقت الحاضر بمساعدة الفريق الفنلندي. وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، لم يكن قد تم تعيين هوية أي من هذه الجثث.

٥- العمليات المشتركة بين الأطراف للكشف عن الجثث

٦٥- اتبع فريق الخبراء سياسة تشجيع السلطات المحلية على إجراء عمليات إخراج الجثث بنفسها. وفي ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، أنشئت لجنة الخبراء الشرعيين المشتركة المعنية بإخراج الجثث، وهي تضم الأطراف الثلاثة تحت رعاية مكتب الممثل السامي لتيسير عمليات إخراج الجثث عبر الحدود المشتركة بين الكيانات.

٦٦- وقرر فريق الخبراء أنه يتعين على الأطباء الشرعيين الدوليين رصد عمليات إخراج الجثث وتعيين هويتها التي يجري الاضطلاع بها في إطار أنشطة اللجنة المشتركة للتأكد من أنها تَنْفَذُ وفقاً للمعايير الدولية. وفي هذا الصدد، وعقب النداء الذي وجهه الخبير، أتاحت حكومة فرنسا خبرتين شرعيين لمدة ثلاثة أسابيع، وخبيراً شرعياً لمدة اسبوع واحد، وخبيرين آخرين لمدة اسبوعين، وأتاحت حكومة سويسرا خبيراً لمدة خمسة أسابيع.

٦٧- على أن جمهورية سربسكا قد فرضت مبدأ الأمر الواقع بمبادلة جثة بجثة وحذت السلطات الكرواتية البوسنية حذوها فيما بعد. وعليه، توقفت العمليات المشتركة بين الأطراف لإخراج الجثث في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٦، ولكن بفضل الجهود التي بذلها مكتب الممثل السامي، تمكنت اللجنة المشتركة من استئناف أنشطتها اعتباراً من ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٦٨- وجرى حتى الآن الحفر في خمسة مواقع في إطار ولاية اللجنة المشتركة. وفي الاقليم الواقع تحت سيطرة الاتحاد، عيّنّت هوية رفات جميع الأشخاص الـ ١٠٦ من أصل بوسني التي تم اخراجها من الموقع في غلاموتش. وجُمع من على سطح الأرض في أوزرين رفات ٣٥ شخصاً من أصل صربي قُتلوا في عام ١٩٩٥؛ وعينت هوية ثمانية منهم فقط. وفي بوزانسكي برود، بجمهورية سربسكا، أخرجت من مقبرة ١٥ جثة لأشخاص من أصل كرواتي عيّنّت هويتها جميعاً لإعادة دفنها في مقبرة كاثوليكية. وجرى حفر موقع ثان في منطقة بوزانسكي برود، في كوبريفنا، وإخراج ١١ رفات موتى لم تعيّن هوية أي منها حتى الآن. كما واصلت اللجنة المشتركة المشروع الذي كان الخبراء الفنلنديون قد نفذوه في كرافيتشي، بجمهورية سربسكا، والذي تعيّن التخلي عنه بسبب عدم التعاون الذي أبدته فجأة سلطات جمهورية سربسكا. وجُمع رفات لم تُدفن لنحو ٢٠٠ مسلم بوسني من هذا الموقع ولم تعيّن هوية أي منها حتى الآن.

٦- العمليات التي تقوم بها الأطراف لإخراج الجثث في الاقليم الواقع تحت سيطرتها

٦٩- قامت جميع الأطراف البوسنية بعملية حفر المقابر الجماعية الواقعة في اقليمها حيثما كانت لديها أسباب تحملها على الاعتقاد بأن أفراداً من مجتمعها الاثني مدفونون هناك. وكان هذا هو الوضع، بصفة خاصة، في المناطق التي تعين تسليمها من طرف الى آخر بمقتضى اتفاق دايتون للسلام. وفي حالات كثيرة، كانت لدى الأطراف مسبقاً معلومات مفصلة الى حد كبير عن هوية الشخص ومكان دفنه، وكان هذا معناه، بطبيعة الحال، أن الأشخاص الذين أخرجت جثثهم لم يكونوا جميعهم مسجلين كأشخاص مفقودين وأن نسبة تعيين الهوية كانت مرتفعة الى حد كبير.

٧٠- وأتاحت اللجنة الحكومية في البوسنة والهرسك لاقتفاء أثر الأشخاص المفقودين للخبير قائمة مفصلة تضم ٣٥ مقبرة جماعية في مناطق سراييفو، وغورازدي، وجاجتش، وسانسكي موست، وكلوتش ودوني فاكوف، كان قد تم حفرها خلال عام ١٩٩٦. وفي هذه المقابر الجماعية الـ ٣٥، أخرج رفات ما مجموعه ١٠٥٢ شخصاً وأمكن تعيين هوية ما لا يقل عن ٨٦٩ منهم. وأكبر هذه المقابر هي مقبرتا لانيستي ١ و ٢ بالقرب من كلوتش حيث أخرجت ١٨٧ و ٧٧ جثة (عيّنّت هوية ١٤٤ و ٧٠ شخصاً)، ومقبرة زفراكي بالقرب من سراييفو (أخرجت ٦٧ جثة وعينت هوية ٤٨ شخصاً)، ومقبرة سازينا بالقرب من سانسكي موست

(أُخرجت ٦٥ جثة وعينت هوية ٦٤ شخصاً). وعلاوة على ذلك، أخرج من مقابر فردية واقعة بالقرب من سراييفو، وموستار، وكلوتش وسانسكي موست أكثر من ١٠٠ جثة وعينت هويتها.

٧١- وقامت اللجنة الحكومية في جمهورية سربسكا لتبادل أسرى الحرب والأشخاص المفقودين بحفر مقبرة جماعية واقعة بالقرب من ميركونيتش غراد حيث أخرج رفات ١٨٦ شخصاً وأمكن تعيين هوية ١٤٠ منهم. وتم تعيين مقابر جماعية أخرى وسيجري حفرها في عام ١٩٩٧. ووفقاً للمعلومات التي أتاحتها اللجنة الحكومية في البوسنة والهرسك لاقتفاء أثر الأشخاص المفقودين من مقبرة واقعة في نفيسينغي، أخرجت سلطات جمهورية سربسكا رفات ٥٢ شخصاً وعينت هوية ٤٩ منهم بأنهم بوسنيون مسلمون قتلهم قوات صرب البوسنة في عام ١٩٩٤.

٧٢- وقام مكتب تبادل الأسرى والأشخاص المفقودين من الجانب الكرواتي في الاتحاد بحفر عدد من المقابر أيضاً بالقرب من جايتشي وكوبريس وغيرهما من المناطق الواقعة تحت سيطرته، ولكن لم تقدم أي معلومات دقيقة. على أن الجانب الكرواتي في الاتحاد قد قام، وفقاً للمعلومات التي أتاحتها اللجنة الحكومية في البوسنة والهرسك لاقتفاء أثر الأشخاص المفقودين، بعمليات إخراج الجثث في مقابر تقع في كاريغو بولتشي بالقرب من جايتشي ومود ريتش وكابلينا. وتم إخراج رفات ٥٧ شخصاً من الموقع الأول وأمكن تعيين ٢٥ منهم بأنهم بوسنيون مسلمون وبوسنيون من أصل كرواتي قتلهم قوات صرب البوسنة في عام ١٩٩٢. وأخرج رفات ٢٦ شخصاً من الموقع الثاني وأمكن تعيين ١٨ منهم بأنهم بوسنيون مسلمون قتلهم القوات الكرواتية البوسنية في عام ١٩٩٣.

٧- رصد عمليات إخراج الجثث التي يقوم بها الخبراء الشرعيون الدوليون

٧٣- سبقت الإشارة إلى أن حكومات فرنسا وسويسرا وفنلندا وكذلك منظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان قد أتاحت عدداً قليلاً من الخبراء الشرعيين لرصد العمليات المشتركة بين الأطراف لإخراج الجثث وعمليات إخراج الجثث التي تقوم بها الأطراف على الاقليم الواقع تحت سيطرتها. وعلاوة على ذلك، قام راصدو حقوق الانسان التابعون للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمات أخرى، بمراقبة عدد من هذه العمليات للتأكد من امتثالها للمعايير الدولية. على أن جهود الرصد هذه لم تكن مرضية على الإطلاق لأن الأطراف لم تزود المنظمات الدولية في كثير من الحالات بالمعلومات على النحو المناسب ولأن العدد المتاح من الخبراء الشرعيين الدوليين لم يكن كافياً.

ثالثاً - حالة الأشخاص المفقودين في كرواتيا

٧٤- كانت أغلبية حالات الأشخاص المفقودين البالغ عددها نحو ٣٠٠٠ حالة والتي أحالتها العملية الخاصة إلى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية متصل بالنزاع المسلح بين القوات الكرواتية والجيش الوطني اليوغوسلافي إلى جانب المجموعات شبه العسكرية الصربية مثل "النمور" التابعين لأركان و"النسور البيض" التابعين لسياسيلج وقوات مارتيتش. وبدأت المجابهة المسلحة بين الطائفتين الصربية والكرواتية العائشتين في كرواتيا في أوائل آذار/مارس ١٩٩١ عندما وقعت باكراتش (القطاع الغربي سابقاً) تحت سيطرة الصرب. وفي ٣ أيار/مايو ١٩٩١، تدخل الجيش الوطني اليوغوسلافي في بوروفو سيلو (القطاع الشرقي) ثم اشترك

في النزاع اشتراكاً نشطاً. وفي تموز/يوليه ١٩٩١، وبعد القتال الشديد الذي جرى في سلافونيا الشرقية، استولت المجموعات شبه العسكرية الصربية والجيش الوطني اليوغوسلافي على إردوت ودالي وأليماس. وأصبحت مدينة فوكوفار، ابتداءً من آب/أغسطس ١٩٩١، هدف قصف عنيف وهجمات شنها الجيش الوطني اليوغوسلافي والمجموعات شبه العسكرية الصربية، أي "النمور" و"النسور البيض". وفي يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وبعد ٨٦ يوماً من المقاومة والقتال الشديد، استسلم في الختام الحرس الوطني الكرواتي في فوكوفار.

٧٥- واختفت أغلبية هؤلاء الأشخاص المفقودين الكرواتيين من سلافونيا الشرقية ولا سيما من فوكوفار ومستشفياتها. وعندما سقطت مدينة فوكوفار، استولى الجيش الوطني اليوغوسلافي والقوات شبه العسكرية على المستشفى. وأفادت مصادر شتى أن مدير المستشفى وأمر الجيش الوطني اليوغوسلافي قد اتفقا على إجلاء المرضى الكرواتيين إلى الاقليم الخاضع للسيطرة الكرواتية، مع إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية وبعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي على العملية. غير أنه لم يُنقل إلى الاقليم الخاضع للسيطرة الكرواتية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ سوى النساء والأطفال والمسنين. وادّعي أن بقية المرضى نُقلوا إلى ثكنات الجيش الوطني اليوغوسلافي وأن أماكن وجودهم ما زالت مجهولة.

٧٦- وفي عام ١٩٩٢، اكتشف خبير في الطب الشرعي مقبرة جماعية في أوفكارا الواقعة على بعد ٦ كيلومترات جنوب شرقي مدينة فوكوفار. وبعد ذلك، ظلت المقبرة الجماعية تحت حراسة مستمرة من جانب قوات الأمم المتحدة للحيلولة دون أي محاولة لفتح الموقع أو التدخل في أمره بأي طريقة أخرى. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قام فريق خبراء في الطب الشرعي من منظمة الأطباء من أجل حقوق الإنسان، بدعم أممي وسوقي كامل من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (بما في ذلك تطهير الموقع من الألغام)، بحفر موقع أوفكارا وإخراج رفات الموتى لجمع الأدلة الخاصة بجرائم الحرب لتقديمها إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونُقلت رفات ٢٠٠ شخص إلى كلية الطب بزغرب لتحديد هوياتها، تم حتى الآن تحديد هوية ٩٠ منها بأنها رفات أشخاص مفقودين من مستشفى فوكوفار. ويعتقد الأطباء الشرعيون أن جميع الرفات التي جرى إخراجها من أوفكارا هي رفات أشخاص مفقودين اختفوا يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ من المستشفى في فوكوفار.

٧٧- وأحال الخبراء إلى حكومة كرواتيا في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ قوائم تضم أسماء ٩٧٣ ٢ شخصاً مفقوداً من أصل صربي ادّعي بأنهم اختفوا بعد الهجومين الكرواتيين "البرق" و"العاصفة" اللذين شُنا في أيار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٥ لاسترجاع القطاعات الغربي والجنوبي والشمال من المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة.

٧٨- وبدأت عملية "البرق" في ١ أيار/مايو ١٩٩٥ في سلافونيا الغربية ودامت أربعة أيام. وعلى الرغم من اتفاق وقف القتال المبرم بين الطرفين المتحاربين والذي تفاوضت عليه الأمم المتحدة في ٣ أيار/مايو ١٩٩٥، استمر القتال حتى ٤ أيار/مايو ١٩٩٥ عندما استسلمت قوات الصرب الكرواتيين في بعد عصر ذلك اليوم. وأفيد بأن نحو ٣٠٠ ١ ذكراً صربياً من الصرب الكرواتيين نُقلوا إلى مراكز احتجاز في فارازدين وبوزيغا وبييلوفار لاستجوابهم، وأن مصير الكثير منهم ما زال مجهولاً. كما أُفيد بأن نحو ٨٠٠٠ مدني، يتالفون بصورة رئيسية من نساء وأطفال ومسنين قد فروا من القتال والتمسوا اللجوء في البوسنة والهرسك، ولا سيما في بانيا لوكا ونوفا توبولا وتوبيتسا. وتشتت نتيجة لذلك شمل أغلبية الأسر، بمغادرة بعض

أفرادها المنطقة وببقاء البعض الآخر فيها أو باحتجازهم، وأصدر رئيس مجلس الأمن في اليوم نفسه بياناً أعرب فيه عن القلق البالغ إزاء التقارير التي تفيد أنه يجري انتهاك حقوق الإنسان للسكان الصربيين في سلافونيا الغربية.

٧٩- وبدأت عملية "العاصفة" في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥. ودام الهجوم أربعة أيام، وأفادت التقارير أن الجيش الكرواتي قد اقترف تجاوزات كثيرة لحقوق الإنسان وانتهاكات للحريات الأساسية للمدنيين. كما أُفيد أن الرجال الصربيين فُصلوا عن المسنين والنساء والأطفال واقتادهم مسؤولون كرواتيون لاستجوابهم؛ وأن أماكن وجود كثير منهم ما زالت مجهولة. وأُفيد أيضاً بأن الجنود كانوا ينهاون ويحرقون المنازل بانتظام في البلدات التي يستولون عليها. وكما ذكر أحد الشهود بعد سقوط مدينة كنين في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٥، "كانت النيران مشتعلة في قطاعات في المدينة وكانت الجثث في الشوارع". ونتيجة لذلك، شعر السكان المحليون من الاثنية الصربية بأن أمنهم مهدد ولاذ الآلاف منهم بالفرار إلى شمال وغرب البوسنة والهرسك وإلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويقدر بأن ٩٥ في المائة من سكان القطاعين الجنوبي والشمالي (أي نحو ٢٠٠ ٠٠٠ نسمة) غادروا بلداتهم، بينما أُفيد أن بعض الآلاف من السكان ظلوا محصورين في قراهم بسبب القصف المستمر للطرق بالقنابل والهجمات من جانب القوات الكرواتية. وأسفرت هذه الحالة أيضاً عن تشتيت شمل الأسر، برحيل بعض أفرادها وببقاء البعض الآخر، كل يحاول تحديد مصير الطرف الآخر.

٨٠- وبعد عمليتي "البرق" و"العاصفة"، قامت اللجنة الحكومية الكرواتية المعنية بالأشخاص المحتجزين والمفقودين بعدد من عمليات الحفر بحثاً عن المقابر الجماعية في القطاعات الغربي والجنوبي والشمالي من المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة سابقاً. وقد كُشف حتى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ في هذه المقابر الجماعية وكذلك في مقابر فردية عما مجموعه ٥٥٣ جثة بما فيها ٢١٢ جثة امرأة.

٨١- وادّعي بالاضافة إلى ذلك أن الجيش الكرواتي في غابة سباكفا قد قتل عدة آلاف من الأشخاص من أصل صربي كانوا يفرون من المنطقة عبر الطريق السريعة المؤدية إلى بلغراد. ونظراً إلى كبر حجم غابة سباكفا، فإن الموقع الدقيق للمقبرة الجماعية التي دُفن فيها هؤلاء الأشخاص غير معروف، ولكنها يمكن أن تكون بين قرية بوسنياتشي (قرب زوبانيا) وقرية ليبوفاتش. وأفادت التقارير أن الجيش الكرواتي قام خلال عملية "العاصفة" بعملية قتل جماعية أخرى على الطريق الواصلة بين غلينا وبوزانسكي نوفي بالقرب من قريتي غورنيي ودونيي زيروفاتش حيث ادّعي أنه تم تحديد مواقع مقابر جماعية.

٨٢- وأفادت المنظمة غير الحكومية لجنة هلسينكي الكرواتية أن نحو ٢ ٠٠٠ شخص من أصل صربي ما زالوا مفقودين نتيجة عمليتي "البرق" و"العاصفة".

٨٣- وخلال الفترة المستعرضة، لم تقم اللجنة الكرواتية الحكومية المعنية بالمحتجزين والمفقودين ولجنة القضايا الانسانية والأشخاص المفقودين التابعة لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الحكومية إلا بعقد اجتماعات على مستوى الأفرقة العاملة. وخلال الاجتماع المعقود في ١٦ و١٧ نيسان/أبريل في زغرب، وقع رئيسا اللجنتين المعنيتين بروتوكول تعاون بين اللجنتين يقوم على تبادل المعلومات والكشف عنها بشأن الأشخاص المحتجزين والمفقودين. غير أن اللجنة التابعة لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أعلنت في ٢٠ و٢١ آب/أغسطس في اجتماع الفريق العامل في زغرب أنه لا يوجد محتجزون كرواتيون في ذلك البلد، وقدمت قائمة تشمل ١ ٠٩٦ شخصاً قُتلوا في فوكوفار في عام ١٩٩١، حُدِّدت هوية ٧٥٥ منهم ولم

تُحدّد هوية ٣٤١. ومن هذه القائمة لم تسجل اللجنة الحكومية الكرواتية سوى ٩٣ شخصاً مفقوداً، وتذكر فعلاً أسر بقية الأشخاص المفقودين أنهم من الموتى. وقدمت لجنة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية شهادات وفاة بخصوص ٤٩٦ شخصاً مدرجين في تلك القائمة. ووفقاً لما رأيته اللجنة الكرواتية فإن شهادات الوفاة لا تتضمن بيانات كافية لتحديد هوية الأشخاص المعنيين.

٨٤- وفي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٦، وقع وزيراً خارجية جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية اتفاقاً بشأن تطبيع العلاقات بينهما. وبموجب المادة ٦ من هذا الاتفاق، يتعهد كلا الطرفين "بالتعجيل بعملية تسوية مسألة الأشخاص المفقودين بدون إبطاء، بينما يقوم الطرفان المتعاقدان في الحال بتبادل أي بيانات متاحة عن هؤلاء الأشخاص". غير أنه لم يمكن مرة أخرى إحراز أي تقدم هام خلال الاجتماعات التي عقدتها في تشرين الأول/أكتوبر اللجنة الكرواتية ولجنة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ كان مجموع عدد الأشخاص المفقودين الذين تبحث عنهم جمهورية كرواتيا ما زال يبلغ ٥٣٤ ٢ شخصاً منهم أكثر من ٢٠٠ ١ شخص أفيد بأنهم مفقودون من منطقة فوكوفار - سرييام. وسُجل أكثر من ٨٠ في المائة منهم بأنهم مفقودون منذ عام ١٩٩١. واتهمت اللجنة الكرواتية مراراً وتكراراً الجيش الوطني اليوغوسلافي والأكاديمية الطبية العسكرية في بلغراد بأنهما لم يكشفوا عما في حوزتهما من بروتوكولات تحديد هوية بخصوص ٤٠٠ ١ شخص حُددت هويتهم وأكثر من ٣٥٠ شخص لم تُحدد هويتهم. وتبحث لجنة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن نحو ١٠٠٠ شخص مفقود، ولكنها تصر، حسبما ذكر، على تسوية عدد أصغر فقط من حالات الأشخاص الذين هم في معظمهم مفقودون في البوسنة والهرسك وتجعل من تسوية تلك الحالات شرطاً لتسوية جميع الحالات الأخرى.

٨٥- ولذلك يبدو مرة أخرى أن اللجنة الثنائية لم تعمل بصورة فعالة على الرغم من تطبيع العلاقات بين البلدين، وأن إيضاح مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين في كرواتيا قد رُبط بتسوية حالة الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك. ويؤمل أن تتمكن اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة، التي أُنشئت مؤخراً والتي يشارك فيها ممثلون رفيعو المستوى من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا والأطراف الثلاثة من البوسنة والهرسك، من ممارسة قدر أكبر من الضغط على جميع الأطراف المعنية للكشف عن جميع المعلومات ذات الصلة التي تملكها.

رابعاً - حالة الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك

ألف - خلفية تاريخية

٨٦- بعد إعلان استقلال جمهورية البوسنة والهرسك في ٣ آذار/مارس ١٩٩٢، أعلن الحزب الديمقراطي الصربي في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٢ قيام جمهورية البوسنة والهرسك الصربية. وحصلت طوال شهر آذار/مارس ١٩٩٢ صدامات بين الطوائف التي تعيش في ساراييفو. واندلعت الحرب في كامل أنحاء البلد وابتداءً من ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢، عندما تعرضت ساراييفو لقصف عنيف بمدفعية الجيش الوطني اليوغوسلافي. وأُفيد بأن آلاف المدنيين من ذوي الأصل المسلم قد قُتلوا في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ١٩٩٢، بينما اعتُقلت آلاف أخرى منهم في معسكرات اعتقال، ورُحِّل عن المنطقة عدد كبير منهم. وادّعي بأن نحو ٤٠ ٠٠٠ مسلم قد قُتلوا في شرق البوسنة والهرسك بحلول نهاية صيف عام ١٩٩٢. واستناداً إلى أرقام لجنة الصليب الأحمر الدولية، فإن نحو ٥ ٠٠٠ بوسني من أصل مسلم قد اختفوا خلال الفترة من أيار/مايو إلى

تموز/يوليه ١٩٩٢، بينما تدعي اللجنة البوسنية المعنية باقتفاء أثر الأشخاص المفقودين بأن نحو ١٠ ٠٠٠ شخص قد راحوا في عداد المفقودين خلال الفترة نفسها.

٨٧- وحصلت بالإضافة إلى ذلك حالات اختفاء كثيرة في إطار النزاع المسلح بين القوات الكرواتية البوسنية والجيش الحكومي. واحتدم التوتر بين الطائفتين في نيسان/أبريل ١٩٩٣، واندلع قتال ضار بينهما في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وتعرضت مدن مثل زينيتسا وفيتيز وكونيتس وكسيليكا ويابلينكا لقصف مستمر، ونُهبت البيوت وحُرقت، ودمّر عدد من المساجد. وفي أيار/مايو ١٩٩٣ تركّز قتال متقطع في موستار وفي المنطقة المحيطة بها. وكانت قوات كروات البوسنة (HVO) تُجبر المدنيين من أصل مسلم على مغادرة المدينة في سبيل جعل موستار عاصمة "نظيفة عرقياً" لـ "جمهورية هرسك - البوسنة" التي أعلنها الكروات من جانبهم هم. وأفيد أن حصاراً فُرض على ٥٥ ٠٠٠ مسلم ظلوا في الجزء الشرقي من المدينة (القطاع المسلم) وأُجبر السكان على العيش في ظروف حرمان مطلق، ولا سيما الحرمان من الأغذية والأدوية. وأفاد مسؤولو الأمم المتحدة أن نحو ٢٠٠ مدني من أصل مسلم كانوا معتقلين في أيار/مايو ١٩٩٣ على أيدي قوات كروات البوسنة في موستار وحولها. وفي ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، شن الكروات البوسنيون والصرب البوسنيون هجوماً مشتركاً على عدد من المدن في وسط البوسنة والهرسك بما فيها ماغلاي وزيبسي وزافيدوفيتشي. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أقر مسؤول من الكروات البوسنيين بأن ظروف عيش نحو ٠٠٠ ٤ بوسني مسلم كانوا معتقلين في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٣ وكانوا يحتجزون في ثلاثة مراكز بالقرب من ميديو غوريي هي ظروف رديئة ولم تكن تمتثل لأحكام القانون الانساني الدولي.

٨٨- وأعرب رئيس مجلس الأمن في بيانه المؤرخ في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ عن التزام مجلس الأمن "بأن ينظر في اتخاذ تدابير جدية إذا فشلت جمهورية كرواتيا في وضع حد فوري لجميع أشكال التدخل في جمهورية البوسنة والهرسك". وبعد ذلك، وقعت الحكومة وقوات كروات البوسنة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٤ اتفاقاً عاماً بوقف إطلاق النيران دخل حيز النفاذ بعد ذلك بيوم واحد. وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤، وقع ممثلو حكومة البوسنة والهرسك وحكومة جمهورية كرواتيا على اتفاق واشنطن المتعلق بإنشاء اتحاد البوسنة والهرسك بين حكومة البوسنة والهرسك والكروات البوسنيين.

٨٩- وفي ٦ تموز/يوليه ١٩٩٥، هاجمت قوات صرب البوسنة سريبرينيتسا التي كانت قد أُعلنت "منطقة آمنة" بموجب قرار مجلس الأمن ٨١٩ (١٩٩٣) المؤرخ في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣. ووقعت هذه المدينة تحت سيطرة الصرب البوسنيين في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥. وأفيد بأنه عندما اقتحمت قوات الصرب البوسنيين المدينة، التمس كثير من سكان سريبرينيتسا اللجوء في بوتوكاري الواقعة على بعد ٥ كيلومترات شمال سريبرينيتسا حيث كان يوجد مجمع قوة الأمم المتحدة للحماية في يوغوسلافيا. كما استولت قوات الصرب البوسنيين على بوتوكاري يوم ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥. ونقلت قوات الصرب البوسنيين النساء والأطفال والمسنين إلى خط الجبهة الواقع غرب سريبرينيتسا ومن اضطر هؤلاء الأشخاص إلى المشي ٦ كيلومترات لبلوغ كراداني في الاقليم الواقع تحت سيطرة الحكومة. وادّعي بأن الرجال القادرين الذين هم في سن التجنيد والذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٧٠ سنة إما أنهم قد اقتيدوا إلى برانوناتس أو جرى تجميعهم في ملعب كرة القدم في نوبا قصبة. وهرب من مدينة سريبرينيتسا قبيل وقوعها تحت سيطرة الصرب البوسنيين عدة آلاف من سكانها ومشوا طيلة أيام عديدة (بل ومشى بعضهم طيلة عدة أسابيع وأشهر) عبر الغابات لبلوغ الاقليم الواقع تحت سيطرة الحكومة وخلال "مسيرة الموت" هذه، كان سكان سريبرينيتسا هدفاً لهجمات مستمرة شنتها ضدّهم قوات صرب البوسنة. وأفادت شهادات المشردين أن المدنيين تعرضوا

لعمليات اعدام بلا محاكمة وأن أكثر من ٢ ٠٠٠ رجل ممن استسلموا في قرية كرافيتسي قد اُعدموا رمياً بالرصاص في مجموعات تضم ٥ إلى ١٠ أفراد. وبالإضافة إلى ذلك، شوهدت جثث كثيرة في بوتوكاري وعلى الطريق بين براتوناتس وكوزيفيتس بوليي. وأُفيد أن عدداً من النساء المفقودات حرمن من السفر إلى الاقليم الواقع تحت سيطرة الحكومة.

٩٠- وأخيراً، وبعد سنوات من الحرب والرعب، وتحت إشراف فريق الاتصال، عُدّت خلال الفترة من ١ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ في قاعدة السلاح الجوي رايت - باترسون في دايتون بولاية أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية مفاوضات للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في البوسنة والهرسك. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وافق رؤساء جمهوريات البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا على أحكام اتفاق إطاري عام وعلى ما مجموعه ١٢ مرفقاً له. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وقّع رسمياً في باريس على اتفاق دايتون للسلام ودخل الاتفاق حيز النفاذ فور التوقيع عليه.

باء - عدد الأشخاص المفقودين

٩١- ما زال العدد المحدد للأشخاص المفقودين موضع نزاع كبير بعد مرور سنة من وقف القتال ودخول اتفاق دايتون للسلام حيز النفاذ. وما زالت اللجنة الحكومية المعنية بالأشخاص المفقودين من البوسنة والهرسك تحتفظ، وفقاً للمعلومات المقدمة إلى الخبير في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بقائمة تضم ٨٨٧ ٢٦ مفقوداً منهم ٤٨٤ ٢٤ رجلاً (٩١ في المائة) و٤٠٣ ٢ امرأة (٩ في المائة). و٩٨ في المائة تقريباً من هؤلاء المفقودين هم بوسنيون من اصل مسلم. وتعتبر جمهورية سربسكا مسؤولة عن فقدان ٧٤٢ ٢٤ شخصاً (٩٢ في المائة) منهم ٢٢ ٠٤٩ مدنياً (٨٩ في المائة) و٦٩٣ ٢ فقط عسكرياً (١١ في المائة). ويعتبر الجانب الكرواتي من الاتحاد مسؤولاً عن فقدان الأشخاص المتبقين وعددهم ١٤٥ ٢ شخصاً (٨ في المائة) منهم ١ ٠٩٥ مدنياً (٥١,٩ في المائة) و١ ٠٥٠ عسكرياً (٤٩ في المائة).

٩٢- وأفادت معلومات قُدمت إلى الخبير في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أن مكتب تبادل الأسرى والمفقودين التابع للجانب الكرواتي من اتحاد البوسنة والهرسك ما زال يحتفظ بقائمة تضم ٦٥١ شخصاً من كروات البوسنة مفقودين نتيجة للنزاع المسلح الذي جرى مع قوات الصرب البوسنيين، وقائمة أخرى تضم ٢١٨ شخصاً من كروات البوسنة مفقودين عقب القتال الذي جرى مع القوات الحكومية في عام ١٩٩٣.

٩٣- ولم تقدم اللجنة الحكومية لجمهورية سربسكا المعنية بتبادل أسرى الحرب والأشخاص المفقودين إلى الخبير قائمة دقيقة بالمفقودين. غير أن ممثليها يدّعون بأن أكثر من ٢ ٠٠٠ صربي من صرب البوسنة ما زالوا مفقودين.

٩٤- بوضع هذه الأرقام في الاعتبار، يكون الأطراف البوسنيون الثلاثة ما زالوا يبحثون عن ٣٠ ٠٠٠ شخص مفقود، أغلبيتهم الساحقة (نحو ٢٧ ٠٠٠ أي ٩٠ في المائة) من البوسنيين المسلمين في حين أن ٣٠ ٠٠٠ منهم تقريباً هم صرب بوسنيون وأقل من ١ ٠٠٠ منهم بقليل كروات بوسنيون. غير أنه لا يوجد أي شك في أن العدد الفعلي للمفقودين هو أدنى في واقع الأمر بكثير من هذه الأرقام الرسمية، وأن القوائم تشمل أشخاصاً وبالخصوص جنوداً، من المعروف أنهم قُتلوا في النزاع المسلح وأن أسرهم لا تعتبرهم في عداد المفقودين، وفضلاً عن ذلك، لم تُشطب سوى جزئياً الحالات التي وُضّحت ظروفها نتيجة إخراج الجثث

من مدافنها أو التي أُدرجت خطأ في ملفقات المفقودين. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بيّن ممثلو لجنة البوسنة والهرسك الحكومية للخبير أن العدد الفعلي للمسلمين البوسنيين المفقودين يتراوح بين ٢٣ و ٢٤ ٠٠٠ شخص.

٩٥- وتفيد إحصاءات قدمتها لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى الخبير في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٦ أن عدد الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك المسجل وفقاً للطلبات الرسمية المقدمة من أفراد أسر المفقودين لاقتفاء أثرهم هو ١٥١ ١٥١ شخصاً، أي نصف ما تدعيه الأطراف تقريباً. ومن هؤلاء، فإن ٣٠٥ ١٤ شخصاً (٩٤,٤ في المائة) رجال و ٨٤٦ (٥,٦ في المائة) نساء؛ و ٧١٣ ١٢ (٨٣,٩ في المائة) منهم بوسنيون من أصل مسلم، و ٧٩٨ ١ (١١,٩ في المائة) بوسنيون من أصل صربي، و ٤٨٩ (٣,٢١ في المائة) بوسنيون من أصل كرواتي، والباقيون هم من الجبل الأسود ومقدونيون ومن أصول أخرى. وإن ما مجموعه ٨ ٥٠٦ من المفقودين (٥٦,١ في المائة) هم مدنيون و ٦ ٦٤٥ (٤٣,٩ في المائة) عسكريون. والأغلبية العظمى للمفقودين (٤١٣ ١٠ شخصاً أي ٦٩ في المائة) وتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٥٠ سنة، غير أن ٣٦ طفلاً تقل أعمارهم عن ١٠ سنوات و ٦٣ مسناً تفوق أعمارهم ٨٠ سنة هم أيضاً في عداد المفقودين.

٩٦- وتبدو أرقام لجنة الصليب الأحمر الدولية أكثر دقة من أرقام الأطراف البوسنية نظراً إلى أنها تستند بصورة خالصة إلى طلبات فرادى الأسر لاقتفاء أثر المفقودين، وهي أرقام يتحقق منها بدقة مسؤولو لجنة الصليب الأحمر الدولية. ومن الناحية الأخرى، لم يتم الانتهاء بعد من حملة لجنة الصليب الأحمر الدولية التي بدأت في حزيران/يونيه ١٩٩٦، وقد حدث خلال اجتماع الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين التابع للجنة الصليب الأحمر الدولية المعقود في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ أن مُدّدت مهلة تقديم طلبات اقتفاء أثر المفقودين. وفي الواقع، فإن عملية فتح الطلبات الجديدة التي تقدمها الأسر لاقتفاء أثر أفرادها المفقودين لم تتباطأ في الأشهر الأخيرة وربما تتواصل بنفس الوتيرة في عام ١٩٩٧. ويُعزى ذلك جزئياً إلى أن لجنة الصليب الأحمر الدولية لم تبدأ على نحو منتظم في جمع طلبات اقتفاء أثر المفقودين إلا في عام ١٩٩٥، وأن طلبات جديدة كثيرة يعود عهدها إلى أحداث وقعت في عام ١٩٩٢. وفيما بين ١٥ آب/أغسطس و ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ارتفع مجموع عدد طلبات اقتفاء أثر المفقودين التي قدمتها أسرهم من ٨٢٦ ١٣ طلباً إلى ١٥١ ١٥ طلباً، وارتفع عددها فيما بين ٢٧ أيلول/سبتمبر و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى ٩٩٢ ١٥ طلباً. ويمكن بالتالي افتراض أن عدد طلبات اقتفاء أثر المفقودين سيبلغ ٢٠ ٠٠٠ طلب خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٧. وقد توجد بالإضافة إلى ذلك حالات أشخاص مفقودين حقيقية في القوائم الرسمية لدى الأطراف البوسنية، وهي حالات لا تستطيع فيها أسر المفقودين أو لم تعد ترغب، لسبب أو لآخر، في تقديم طلب لاقتفاء أثر المفقودين إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٩٧- وبمراعاة جميع المعلومات المتاحة للعملية الخاصة والتي قدمتها الأطراف البوسنية ولجنة الصليب الأحمر الدولية ورابطات أفراد أسر المفقودين، يمكن الخلوص إلى أن أقل من ٢٠ ٠٠٠ شخص ما زالوا مفقودين في البوسنة والهرسك، أكثر من ٩٠ في المائة منهم من الرجال وما يتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة منهم من البوسنيين من أصل مسلم. ويدعى أن القوات الصربية البوسنية مسؤولة عن اختفاء الأغلبية العظمى من الأشخاص (ما بين ٨٠ و ٩٠ في المائة). أما فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بالنسبة المئوية لحالات اختفاء المدنيين والمقاتلين، فإن الأرقام التي قدمتها المصادر تتباين تبايناً كبيراً. غير أنه لا مجال للشك في أن الأغلبية الإجمالية للمفقودين هي من المدنيين. وهذا التحديد للفئات مؤشر هام على الأسباب الجذرية لظاهرة حالات الاختفاء في البوسنة والهرسك. فبينما تبدو أغلبية الصرب البوسنيين والكروات البوسنيين

المفقودين تتألف من جنود يدعى بأنهم قتلوا و/أو اختفوا أثناء المنازعات المختلفة، فإن الحالة تختلف فيما يتعلق بالبوسنيين من أصل مسلم. وتفيد الأرقام الحكومية بأن نحو نصف عدد الضحايا الذين يدعى بأن قوات الكروات البوسنيين مسؤولة عن اختفائهم هم من الجنود. غير أن ٩٠ في المائة من الضحايا الذين يدعى أن قوات الصرب البوسنيين مسؤولة عن اختفائهم هم من المدنيين. وهذا الاختلاف الهام يبيّن أن معظم المسلمين البوسنيين المفقودين ليسوا ضحايا نزاع مسلح بل ضحايا عمليات "تطهير عرقي" نفذتها قوات الصرب البوسنيين ضد المدنيين المسلمين.

جيم - تواريخ وأماكن حالات الاختفاء

٩٨- من بين مجموع طلبات أسفر المفقودين البالغ عددها ٨٢٦ ١٣ طلباً التي جمعتها لجنة الصليب الأحمر الدولية حتى ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦، ادعى أن أغلبية حالات الاختفاء البالغ عددها ٧٧٣٣ حالة (٥٦ في المائة)، قد حصلت في عام ١٩٩٥ (٦٢٦٠ منها في شهر تموز/يوليه وحده) وذلك بصورة رئيسية في مناطق سريبرينيتسا (٨١٣ ٢)، وبراتوناتس (٦٥٨ ٢)، وزفورنيك (٥٩٦). وأبلغ عن حدوث حالات اختفاء أخرى في عام ١٩٩٥ من مناطق سانسكي موس (٨١)، وزافيدوفيتسي (١٦٧)، وفلاسينيتسا (١٦١)، ومركونيتس غراد (١١٧)، وغلانوتس (١١٠)، ودوغاتيسا (٩٤)، وبوزانسكي بيتروفاتس (٧٤)، ودرفار (٧٣)، وبيهااتس (٧٠)، وكليوتس (٦٦)، وماونت أوزرين (٦٠). وفي عام ١٩٩٢ ادعى حدوث ٣٠١ ٥ حالة اختفاء (٣٨ في المائة) ولا سيما بين شهري أيار/مايو وتموز/يوليه في مناطق زفورنيك (٩٥٠)، وبرييدور (٥٥٦)، وفلاسينيتسا (٥٠٢)، وسرايفو (٣٨٣)، وفوتشا (٣٣٤)، وفيسيفراد (٢٥١)، وبراتوناتس (٢٤٣)، وكوتور فاروس (١٥٩)، ودوغاتيسا (١٤٨)، وبيهااتس (١٢٤)، وكليوتس (١١٥)، وسريبرينيتسا (١٠١). وفي عام ١٩٩٣، ادعى حدوث ٥٧٠ حالة اختفاء (٤ في المائة) معظمها في موستار (٦٩ في المائة)، وفلاسينيتسا (٥٣)، وبروزور (٤٧)، وسريبرينيتسا (٤١). وفي عام ١٩٩٤ ادعى حدوث ٢١٢ حالة اختفاء (أقل من ١,٥ في المائة) معظمها في سريبرينيتسا (٢٥)، وموستار (١٥)، وبيهااتس (١٤)، وسرايفو ونيفيسيني (١٣ حالة لكل منهما).

٩٩- وهذه البيانات الإحصائية التي قدمتها لجنة الصليب الأحمر الدولية تبين بوضوح موجات اختفاء مختلفة تتفق مع معلومات موثوق بها أخرى عن ممارسة عمليات "التطهير العرقي".

١٠٠- وكانت قد حصلت موجة اختفاءات أولى في شرق البوسنة بين نيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في إطار الهجمات العسكرية وعمليات "التطهير العرقي" التي نفذها الجيش الوطني اليوغوسلافي (فيلق نوفا ساد وفيلق أوزيتسي والقوات شبه العسكرية الصربية (ولا سيما قوات أركان وسيسيلج والنسور البيض) ضد السكان المسلمين في المدن والبلدات الواقعة على نهر درينا (مثلاً في زفورنيك، وفيسيفراد، وفوكا) أو بالقرب منه (مثلاً في براتوناتس، ودوغاتيسا، وسريبرينيتسا، وفلاسينيتسا). والأرقام التي قدمتها لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الحكومية المعنية بالأشخاص المفقودين والتابعة للبوسنة والهرسك لا تختلف عن هذه الأرقام اختلافاً كبيراً. وتفيد هذه الأرقام بأن ما يتراوح بين ٥٠٠ ٢ و ٣٠٠٠ شخص قد اختفوا من شرق البوسنة في عام ١٩٩٢، وبصورة رئيسية خلال شهري أيار/مايو وتموز/يوليه. وأبلغ عن أول حالات اختفاء في أواخر آذار/مارس ونيسان/أبريل في فوكا وزفورنيك، وحتى نهاية العام، على أساس منتظم، في بلديات مثل فلاستينيتسا. ومعظم المختفين هم رجال متوسطو العمر (أعضاء الحزب السياسي SDA، ومثقفون، ورجال أعمال) اقتيدوا إلى معسكرات اعتقال مثل شركة "نوفي إزفور" والمركزين الثقافي

"سيلوبيك" أو "درينياتسا" في زفورنيك، والمدرسة الابتدائية "فوك كارازيتس" في براتوناتس أو مخيم "سوسيتسا" السيئ السمعة في فلاسينيتسا.

١٠١- وحصلت موجة حالات اختفاء ثانية في منطقة كرايينا البوسنية (غرب البوسنة والهرسك) بين شهري أيار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٢، وقعت أساساً في منطقة برييدور. والخلفية السياسية مماثلة لعمليات "التطهير العرقي" التي نفذتها قوات الصرب البوسنيين في شرق البوسنة، ولكن كان من بين الضحايا أيضاً كروات وبوسنيون ولا سيما أعضاء الحزب السياسي HDZ وشخصيات في قطاع الأعمال وشخصيات دينية. وبدأ الهجوم العسكري على مدينة برييدور في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢ ورافقته في الحال عمليات قتل جماعية وحالات اختفاء وأساليب أخرى لـ "التطهير العرقي". والبيانات الإحصائية التي قدمتها اللجنة الحكومية المعنية بالمفقودين التابعة للبوسنة والهرسك بشأن هذه المنطقة هي بيانات أكثر بكثير مما قدمته لجنة الصليب الأحمر الدولية. فبينما لا توجد لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية مثلاً سوى حالتين شخصيتين اختفيا في أيار/مايو ١٩٩٢ في كيليوتس ضمن الطلبات المقدمة إليها لاختفاء أثر المفقودين، فإن اللجنة الحكومية التابعة للبوسنة والهرسك قد أبلغت عن نحو ٢٧٥ شخصاً مفقوداً. غير أنه لا نزاع في أن آلاف البشر، ومعظمهم مسلمون، قد اختفوا في غرب البوسنة والهرسك خلال هذه الأشهر الأربعة. واقتيد معظمهم إلى واحد من معسكرات الاعتقال والسجون البالغ عددها ٣١ معسكراً وسجناً التي أقامتها قوات الصرب البوسنيين استناداً إلى المعلومات التي قدمتها لجنة جرائم الحرب التابعة للبوسنة والهرسك ومصادر أخرى. ومن أسوأ تلك المعسكرات سمعة معسكرات الاعتقال والموت في "أومارسكا"، و"ترنوبولي"، و"مانياتسا"، و"كيراتيرم".

١٠٢- أما في الهرسك، فقد حصلت معظم حالات الاختفاء خلال صيف عام ١٩٩٢ وصيف عام ١٩٩٣. وعلى الرغم من أن الأرقام التي قدمتها لجنة الصليب الأحمر الدولية واللجنة الحكومية المعنية بالمفقودين التابعة للبوسنة والهرسك والجانب الكرواتي في الاتحاد هي أرقام تختلف اختلافاً يفتقر به فيما بينها، فإنه يمكن الخلوص إلى استنتاج مؤداه أن الجيش الوطني اليوغوسلافي وقوات الصرب البوسنيين هي المسؤولة في المقام الأول عن اختفاء البوسنيين من أصل مسلم وكرواتي في عام ١٩٩٢. والمثال النمطي على ذلك هو "التطهير العرقي" للسكان غير الصربيين في بلدية نيفيستيتي في حزينان/يونيه ١٩٩٢، الذي أسفر عن اختفاء ٢٩٦ شخصاً استناداً إلى أرقام اللجنة الحكومية التابعة للبوسنة والهرسك و ٣٢ حالة اختفاء استناداً إلى أرقام لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفي عام ١٩٩٣، تعتبر قوات الكروات البوسنيين (HVO) هي المسؤولة في المقام الأول عن اختفاء البوسنيين المسلمين، ولا سيما في موستار وبروغور، وكابيلينا، وستولاتس. وأُفيد أن كثيراً من الأشخاص المفقودين قد شوهوا آخر مرة في معسكر الاعتقال التابع لقوات الكروات البوسنيين "هيليودوروم"، وهو مبنى رياضي عسكري سابقاً في موستار.

١٠٣- وبينما لم يبلغ خلال عام ١٩٩٤ إلا عن عدد صغير نسبياً من حالات الاختفاء، فإن آخر موجة حالات اختفاء وأسوأها سمعة حصلت في شرق البوسنة بعد سقوط "المنطقتين الآمنتين" اللتين أعلنتهما الأمم المتحدة في سربينيتسا وزيبا في تموز/يوليه ١٩٩٥. واستناداً إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية، فإنه قد اختفى من سربيرينيتسا، وبراتوناتس وزفورنيك، وفلاستينيتسا، ودوغاتيتسا في شهر تموز/يوليه وحده أكثر من ٦٠٠٠ بوسني مسلم. وتبين التحقيقات التي أجرتها هيئات مختلفة، بما فيها مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أن الأغلبية العظمى لهؤلاء الأشخاص المفقودين هم ضحايا عمليات إعدام تعسفي وعمليات قتل جماعية على أيدي قوات الصرب البوسنيين، وأنهم دُفِنوا في مقابر جماعية كثيرة في هذه المنطقة. غير أنه لم يُخرج من هذه المقابر حتى الآن سوى عدد محدود جداً من الجثث.

خامسا - الأسباب الجذرية لحالات الاختفاء

١٠٤- يبين تحليل حالة الأشخاص المفقودين في كرواتيا، والبوسنة والهرسك أن عدد حالات الاختفاء المسجلة والتي لم توضح ظروفها هي من أعلى أعداد المختفين في العالم. غير أن أسباب هذه الظاهرة ما زالت موضع نزاع محتدم. فبينما تدعي السلطات الصربية فيما يبدو أن حالات الاختفاء ليست سوى نتيجة للنزاع المسلح، يرى الآخرون أن حالة الاختفاء حصلت نتيجة استراتيجية مخطط لها في إطار عمليات "التطهير العرقي"، ولا سيما العمليات التي قام بها الجيش الوطني اليوغوسلافي والقوات شبه العسكرية الصربية.

١٠٥- ويمكن للمرء أن يثبت قطعياً وجود صلة بين سياسة "التطهير العرقي" وظاهرة حالات الاختفاء إذا وضع في الحسبان أن أغلبية المفقودين هم مدنيون، وأن الكثيرين منهم قد اقتيدوا إلى معسكرات اعتقال حيث شوهوا لآخر مرة، وأن البيانات الاحصائية المتعلقة بحالات الاختفاء تتفق مع معلومات موثوق بها عن عمليات "التطهير العرقي". غير أن ذلك لا يجيب على السؤال المتمثل فيما إذا كانت أفعال الاختفاء بهذه الصفة تشكل أم لا جزءاً من استراتيجية مخطط لها. فإذا كانت كذلك فما هي أسباب التسبب في اختفاء الناس؟ وهل ثمة اختلافات هامة بين الأفعال التي ارتكبتها السلطات الصربية والسلطات الكرواتية والسلطات المسلمة؟ وهل أسباب حالات الاختفاء في كرواتيا مماثلة لتلك التي حدثت في البوسنة والهرسك؟ وهل يمكن أن نتحدث إطلاقاً عن أفعال اختفاء قسرية على النحو المعرف في إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؟

١٠٦- ولا يمكن بسهولة الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة المتعلقة بالأسباب الجذرية والظروف الدقيقة لحالات الاختفاء بالاستناد إلى طلبات اقتفاء أثر المفقودين والمعلومات المماثلة المتاحة للعملية الخاصة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب جمع أدلة أخرى من الأشخاص المفقودين سابقاً الذين أُطلق سراحهم أو الذين أفلتوا من الاعتقال، ومن مقترفي حالات الاختفاء المزعومين، ومن شهود وأسر المفقودين ومن مصادر معلومات أخرى، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية العاملة في المنطقة. ومن أجل مساعدة الخبير في هذه المهمة، فقد بدأ معهد بولتسمان لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٦، بدعم مالي من حكومة هولندا، في القيام بمشروع أبحاث بشأن ظاهرة حالات الاختفاء. ولن يتاح التقرير النهائي عن مشروع البحث المذكور قبل تموز/يوليه ١٩٩٧، غير أنه ينتظر تقديم الاستنتاجات التمهيدية إلى الخبير من أجل إعداد تقريره الشفوي القادم لتقديمه إلى لجنة حقوق الإنسان في آذار/مارس ١٩٩٧.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٧- كان عام ١٩٩٦ حاسماً لعملية الانتقال من الحرب إلى السلام في يوغوسلافيا السابقة. ويشكل اتفاق دايتون للسلام والاتفاق الأساسي المتعلق بسلافونيا الشرقية، إلى جانب قرارات مجلس الأمن ١٠٢٢ و ١٠٣١ و ١٠٣٧ (١٩٩٥) أساساً متيناً لتحقيق سلام دائم ومستدام في البوسنة والهرسك وكرواتيا. ويتألف هذا الأساس المتين من وجود عسكري دولي قوي بما فيه الكفاية وصلة واضحة بين القطاعين العسكري والمدني لعمليات حفظ السلام وبناء السلام. وقد اتفقت بوجه خاص جميع الأطراف في الاتفاق الإطاري العام للسلام في

البوسنة والهرسك على "أن احترام حقوق الإنسان وحماية اللاجئين والمشردين يكتسيان أهمية حيوية في تحقيق سلام دائم" (المادة السابعة). ويتألف احترام حقوق الإنسان من مكونين هما: بناء المؤسسات لحماية حقوق الإنسان (وبالخصوص المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ولجنة حقوق الإنسان للبوسنة والهرسك) في فترة ما بعد اتفاق دايتون استناداً إلى الانطباق المباشر للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحاولة إثبات الحقائق، وإقامة قدر من العدالة، وتشجيع عملية مصالحة في معرض التصدي لأخطر انتهاكات حقوق الإنسان وأكثرها منهجية التي وقعت في فترة ما قبل اتفاق دايتون. وتقع المهمة الثانية في المقام الأول على عاتق المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وعلى جميع من لهم ولاية لإيضاح مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك وكرواتيا.

١٠٨- ومما لا شك فيه أن الجوانب العسكرية لكلتا العمليتين المعهود بهما إلى قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية تشكل نجاحاً للمجتمع الدولي. وكما خلص المشتركون في مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في لندن في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فإن "السلام قد مد جذوره: ففي عام ١٩٩٦ لم يمت أي بوسني في نزاع عسكري". ويصدق الشيء نفسه على كرواتيا وعلى الأجزاء الأخرى من يوغوسلافيا السابقة. غير أنه ليس بوسع الخبير أن يشترك في نفس التقييم المتفائل الصادر عن مجلس تنفيذ السلام بخصوص تنفيذ الشق المدني لاتفاقية دايتون للسلام، وخاصة الانجازات المتحققة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. ويرى الخبير أن المجتمع الدولي قد فقد فرصة هامة لحماية حقوق الإنسان وإعمالها في البوسنة والهرسك منذ عام ١٩٩٦. فشعب البوسنة والهرسك لا يتمتع الآن بحقه في البقاء في وطنه، أو بحقه في العودة إليه، أو بحقه في العيش فيه في كرامة وبدون خوف، أو في التمتع بالحقوق والحريات السياسية الأساسية. وبينما ما زال معظم مجرمي الحرب المتهمين يعيشون في بلدانهم، فإن ملايين اللاجئين والمشردين ما زالوا مضطرين للعيش بعيداً عن ديارهم، كما أن عشرات الآلاف من أسر المفقودين محرومون من حقهم في معرفة الحقيقة حول مصير وأماكن وجود أحبائهم.

١٠٩- وأسباب انتهاكات حقوق الإنسان الجارية مزدوجة، أي: انعدام الإرادة السياسية لدى الأطراف للامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وانعدام الالتزام من جانب المجتمع الدولي بإعمال حقوق الإنسان رغم إرادة السياسيين المحليين، وذلك باستخدام القوة العسكرية إذا اقتضى الأمر. ومن وجهة نظر عسكرية، فإنه كان مما يدخل ضمن ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة، وضمن قدراتها، أن تقوم بحماية وإنفاذ حرية التنقل وحرية التعبير وحرية تشكيل الجمعيات وأن تلقي القبض على مجرمي الحرب المتهمين، وكذلك أن تحرس المقابر الجماعية وأن تزيل الألغام منها ومن حولها وأن توفر الأمن لخبراء الطب الشرعي الذين يخرجون رفات الموتى من المقابر لغرض تحديد هوية المفقودين. والسبب في هذا الفشل ليس هو القيود العسكرية أو السَّوقية بل هو انعدام الإرادة السياسية من جانب المجتمع الدولي ليعمل بالكامل حق قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في "الاضطلاع بمهامها الداعمة" لحماية حقوق الإنسان على النحو الموضح في المادة السادسة (٣) من المرفق ١-ألف من اتفاق دايتون للسلام. وفي هذا الصدد، فإن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية هي أكثر نجاحاً قطعاً في إقامة صلة واضحة بين مهامها العسكرية ومهامها المدنية.

١١٠- وفي البوسنة والهرسك ما زال نحو ٢٠ ٠٠٠ شخص مفقوداً. والأغلبية العظمى لهؤلاء هم رجال بوسنيون من أصل مسلم أصبحوا ضحايا لعمليات "التطهير العرقي" التي قام بها الجيش الوطني اليوغوسلافي

والمجموعات شبه العسكرية الصربية وقوات الصرب البوسنيين فيما بين شهري أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وبعد سقوط مدنيي سريبرينيتسا وزيبا في تموز/يوليه ١٩٩٥. ومن بين المفقودين أيضاً بوسنيون مسلمون سقطوا ضحايا لعمليات "التطهير العرقي" التي قامت بها قوات الكروات البوسنيين خلال عام ١٩٩٢ في الهرسك، وكذلك عدد محدود من المقاتلين والمدنيين من جميع الطوائف العرقية الثلاث اختفوا نتيجة منازعات عسكرية مختلفة جرت فيما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥. وما زال يلزم إجراء المزيد من التحقيق فيما إذا كانت أفعال اختفاء قسري منهجية بالمعنى المقصود في الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري قد حصلت أم لا نتيجة استراتيجية مخطط لها.

١١١- وفي فترة ما بعد اتفاق دايتون، أصبح البحث عن المفقودين في البوسنة والهرسك جهداً مشتركاً من جانب الأطراف في اتفاق دايتون للسلام، وأسر الأشخاص المفقودين، وعدد من المؤسسات الدولية وفي مقدمتها لجنة الصليب الأحمر الدولية ومكتب الممثل السامي والعملية الخاصة للأمم المتحدة. وأُنشئت هيئات تنفيذ وتنسيق مختلفة، مثل الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين الذي ترأسه لجنة الصليب الأحمر الدولية، وفريق الخبراء المعني باخراج الجثث وبالمفقودين، ولجنة خبراء الطب الشرعي المشتركة المعنية باخراج الجثث، واللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة. غير أن النتائج الفعلية لهذا العدد الوافر من الآليات بعيدة عن أن تكون مشجعة. فقلة صغيرة فقط من المفقودين عثر عليها أحياء، وحُدِّثت هوية بعض المئات من الجثث بعد عمليات مشتركة بين الأطراف لاجراج الجثث من المقابر أو بعد عمليات إخراج جثث قامت بها الأطراف في الأقاليم الخاضعة لسيطرتها. وأسباب أوجه القصور هذه متعددة، مثل: انعدام الإرادة السياسية من جانب جميع الأطراف لكشف المعلومات؛ واستمرار سياسة المعاملة بالمثل، وهي سياسة تميز المفاوضات بين الأطراف (من تبادل أسرى الحرب إلى تبادل رفات الموتى)؛ والافتقار إلى الدعم السياسي والسوقي والمالي والعسكري من جانب المجتمع الدولي للجهود الإنسانية المبذولة للبحث عن المفقودين بجميع الوسائل، بما في ذلك إخراج رفات الموتى من المقابر؛ والافتقار إلى التنسيق الفعال وتقسيم العمل فيما بين شتى المؤسسات الدولية المعنية.

١١٢- وفي كرواتيا، ما زال نحو ٥ ٠٠٠ شخص مفقودين. ويشمل هؤلاء المفقودون أكثر من ٥٠٠ مدني ومقاتل كرواتي سقطوا ضحايا لعمليات "التطهير العرقي" التي قام بها الجيش الوطني اليوغوسلافي والمجموعات شبه العسكرية الصربية في أواخر عام ١٩٩١، وفي المقام الأول سلافونيا الشرقية؛ ويدعى بأن ما يصل إلى ١ ٠٠٠ جندي من الجيش الوطني اليوغوسلافي ما زالوا مفقودين نتيجة النزاع المسلح في عام ١٩٩١؛ ويدعى بأن ما يصل إلى ٢ ٠٠٠ مدني من الصرب الكرواتيين قد اختفوا نتيجة عمليتي "البرق" و"العاصفة" اللتين قام بهما الجيش الكرواتي في شهري أيار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩٥. غير أن المعلومات المقدمة بشأن الصربيين المفقودين هي أقل تفصيلاً وموثوقية بكثير من المعلومات المتاحة عن الكرواتيين المفقودين.

١١٣- ونظراً إلى استمرار موقف عدم التعاون الذي اتخذته حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إزاء العملية الخاصة، فإن إسهام الخبير في الجهود المبذولة لتوضيح مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين في كرواتيا كان محدوداً جداً خلال الفترة المستعرضة. وأحرز بعض النجاح المتواضع بفضل عمليات إخراج الجثث من المدافن التي قامت بها اللجنة الحكومية الكرواتية المعنية بالأشخاص المعتقلين والمفقودين في القطاعات الغربي والشمالي والجنوبي من المنطقة المشمولة بحماية الأمم المتحدة سابقاً، وبفضل عمليات إخراج الجثث من المدافن التي قامت بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أوفكارا وبفضل

المفاوضات الثنائية التي جرت بين جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بمساعدة من لجنة الصليب الأحمر الدولية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وجهات أخرى. غير أن الإنجازات الفعلية ليست أكثر تشجيعاً بكثير من مثيلتها في البوسنة والهرسك، وأسباب القصور مماثلة.

١١٤- ويشكل ما تم مؤخراً من إنشاء اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة، بناء على مبادرة من حكومة الولايات المتحدة، تطوراً يُرحَّب به إذ أن اللجنة تضم، لأول مرة، ممثلين رفيعي المستوى عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا وجميع الأطراف البوسنية بالإضافة إلى عدد من الشخصيات الدولية المعروفة جيداً، وما زال الخبر مقتنعاً، كما شدد في تقريره الأخير المقدم إلى اللجنة (الفقرة ٨١ من الوثيقة E/CN.4/1996/36) بأن لجنة متعددة الأطراف رفيعة المستوى تضم جميع الأطراف المعنية في يوغوسلافيا السابقة وتتمتع بالدعم الكامل من المجتمع الدولي هي وحدها التي تكون في وضع يتيح لها أن تمارس ضغطاً كافياً على جميع السلطات المعنية للكشف عن المعلومات ذات الصلة وللمضي في حضر المقابر الجماعية. غير أن اللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة لن تكون ناجحة إلا إذا تمكنت في نهاية الأمر من ربط حل قضية المفقودين الملتهبة بعملية السلام الإجمالية، أي بالمكونات العسكرية وبالمساعدة الاقتصادية للتعمير والتنمية.

١١٥- ويُعرب الخبر مرة أخرى عن بالغ أسفه لموقف حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية غير التعاوني وغير المسؤول إزاء مشكلة الآلاف المؤلفة من المفقودين في إقليم يوغوسلافيا السابقة، الذين تتحمل هي المسؤولية الرئيسية عنهم بموجب القانون الدولي. ويذكرُ الخبر من جديد بطلبه الملح المقدم إلى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وهو طلب حظي بالتأييد في قرارات شتى صادرة عن لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة، بأن تتعاون بالكامل مع العملية الخاصة، وأن تكشف عن جميع المعلومات المتعلقة بمصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم، سواء أكانوا على قيد الحياة أم في عداد الموتى.

١١٦- ويطلب إلى حكومة جمهورية كرواتيا أن تواصل تعاونها مع العملية الخاصة، وأن تكشف بوجه خاص عن جميع المعلومات المتعلقة بالأشخاص الذين اختفوا نتيجة لعملياتي "البرق" و"العاصفة" ونتيجة لأعمال تقع مسؤوليتها على الجانب الكرواتي في اتحاد البوسنة والهرسك.

١١٧- ويطلب إلى حكومة البوسنة والهرسك، وكذلك إلى السلطات المعنية في جمهورية سربسكا، والجانب الكرواتي والجانب المسلم في اتحاد البوسنة والهرسك، أن تواصل تعاونها مع العملية الخاصة. وينبغي بوجه خاص لجميع السلطات أن تكشف عن جميع المعلومات المتعلقة بالمفقودين وأن تكف عن ممارسة سياسة المعاملة بالمثل فيما يتصل بالمفقودين سواء أكانوا على قيد الحياة أم في عداد الموتى. وبالإضافة إلى ذلك، يُطلب إلى الأطراف البوسنية أن تواصل جهودها في سبيل إيضاح مصير وأماكن وجود الأشخاص المفقودين بواسطة إخراج الجثث من مدافنها، وتزويد خبراء الطب الشرعي العاملين لصالح الأطراف الأخرى أو لصالح المنظمات الدولية ذات الصلة بإمكانية الوصول الكامل وبلا قيود إلى جميع مواقع المدافن الموجودة في الأراضي الخاضعة لسيطرتها.

١١٨- ويرغب الخبير في تذكير جميع الحكومات في يوغوسلافيا السابقة بمسؤولياتها، بموجب الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، عن أن تحقق بالكامل في جميع حالات الاختفاء القسري المبلغ عنها وأن تحاكم مقترفيها وأن تقدم للضحايا وأسرهم تعويضاً كافياً في هذا الصدد.

١١٩- ويوصي الخبير بشدة قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات وخلفها: قوة تحقيق الاستقرار وكذلك الحكومات التي تقدم قوات ودعمًا، بأن تزود العملية الخاصة ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومكتب الممثل السامي والمؤسسات الدولية الأخرى المعنية بجميع ما يلزم من مساعدة للاضطلاع بولاية كل منها الهادفة إلى إيضاح مصير أماكن وجود الأشخاص المفقودين في البوسنة والهرسك. ويطلب إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية أن تواصل تقديم دعمها في هذا الصدد. ويلزم بوجه خاص أن تجري حراسة جميع المواقع التي يشتبه في وجود مدافن جماعية فيها وأن تزال منها الألغام، وأن يوفر لخبراء الطب الشرعي الأمن والحماية الشخصيان بالكامل بينما يقومون بإخراج رفات الموتى من مدافنها في الميدان.

١٢٠- ويطلب إلى جميع المنظمات والمؤسسات الدولية العاملة في مجال البحث عن المفقودين، وتلك التي تقدم الدعم ذي الصلة، إلى تحسين تنسيق أنشطتها وتحديد تقسيم واضح للعمل فيما بينها في سبيل تجنب التنافس وازدواجية الجهود. ويرغب الخبير في تشجيع الممثل السامي على أن يستخدم بالكامل ما يتولاه من مهمة تنسيق ووظيفة وصل مع قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات (قوة تحقيق الاستقرار) بموجب المرفق ١٠ من اتفاق دايتون للسلام، وبوجه خاص إشراك قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات (قوة تحقيق الاستقرار) بصورة أكثر نشاطاً في الجهود المشتركة المبذولة لحفر المدافن الجماعية وإخراج رفات الموتى منها.

١٢١- ويطلب إلى المجتمع الدولي أن يولي مزيداً من الاهتمام لمشكلة الأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة، وهي مشكلة يشكل حلها شرطاً مسبقاً أساسياً لتحقيق سلام دائم ومستدام في المنطقة. وينبغي بوجه خاص أن تكون المساعدة الاقتصادية المقدمة من أجل التعمير والتنمية مشروطة باستعداد جميع الحكومات والسلطات المعنية للتعاون بالكامل مع العملية الخاصة ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومكتب الممثل السامي واللجنة الدولية المعنية بالأشخاص المفقودين في يوغوسلافيا السابقة وغيرها من المؤسسات الدولية المعنية، على الكشف عن جميع المعلومات فيما يتعلق بالمفقودين وإخراج رفات الموتى من المدافن. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب إلى المجتمع الدولي بصورة ملحة أن يقدم المساعدة المالية اللازمة من أجل برنامج شامل لأنشطة الطب الشرعي.

١٢٢- ويطلب إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان أن يواصل تقديم المساعدة إلى العملية الخاصة. ويرغب الخبير في هذا الصدد في التشديد على ضرورة أن تقيم العملية الميدانية للمفوض السامي في يوغوسلافيا السابقة مركز تنسيق بشأن الأشخاص المفقودين يكلف بمهمة تزويد العملية الخاصة بما يلزم من مساعدة من حيث الموظفين والسوقيات، وتنسيق وتيسير عمل خبراء الطب الشرعي المعارين من الحكومات، ورصد ما تقوم بها الأطراف من عمليات إخراج رفات الموتى، وتنسيق أنشطة العملية الخاصة مع الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات دولية أخرى في الميدان، وإعداد وتنفيذ برنامج شامل لأنشطة الطب الشرعي على النحو المتوخى في الفقرة ٣٤ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٧١/١٩٩٦.

١٢٣- وفي الختام، يرغب الخبير في أن يطلب إلى لجنة حقوق الإنسان، عندما تنظر في تمديد ولاية العملية الخاصة لسنة أخرى، أن تحدد هذه الولاية لتكون خالية من الغموض بقدر الإمكان. وينبغي بوجه خاص أن يُعهد إلى العملية الخاصة بإعداد وتولي المسؤولية العامة عن تنفيذ برنامج شامل لأنشطة الطب الشرعي، والتحقيق في الأسباب الجذرية لظاهرة حالات الاختفاء في يوغوسلافيا السابقة وظروف هذه الظاهرة، وتقديم تقارير دورية إلى لجنة حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة.

الحاشية

(١) يرد التقرير الأول في الوثيقة E/CN.4/1995/37 والثاني في الوثيقة E/CN.4/1996/36.

المرفق الأول

خارطة جمهورية كرواتيا وجمهورية البوسنة والهرسك

الحدود والأسماء المبينة في هذه الخارطة والتسميات المستخدمة فيها لا تنطوي على أي تأييد رسمي لها أو قبول رسمي بها من جانب الأمم المتحدة.

المرفق الثاني

برنامج أنشطة الطب الشرعي للمساعدة على تحديد مصير الأشخاص المفقودين في
يوغوسلافيا السابقة: الميزانية المقترحة (١٢ شهراً)

التكلفة المقدرة (بدولارات الولايات المتحدة)	النشاط
١٠٠ ٠٠٠	وضع قاعدة بيانات لما قبل الوفاة، بما في ذلك تكاليف التشغيل والإدارة للسنة الأولى
٢٠ ٠٠٠	أجهزة وبرامج حاسوب لقاعدة بيانات ما قبل الوفاة
١ ٥٠٠ ٠٠٠	جمع البيانات لقاعدة بيانات ما قبل الوفاة، بما في ذلك جمعها بواسطة مقابلات منظمة مع أقرباء المفقودين
٥٠ ٠٠٠	تدريب الموظفين على إجراء المقابلات المنظمة مع أقرباء المفقودين
١ ٠٠٠ ٠٠٠	حضر المدافن وإخراج رفات ١ ٠٠٠ جثة وفحص الخبراء لها
١ ٠٠٠ ٠٠٠	شراء/إيجار معدات وأماكن إحصائيين ومختبرات لحفر المدافن وفحص رفات الموتى ونقلها وتخزينها، بما في ذلك تكاليف الموظفين ذات الصلة
٤٥٠ ٠٠٠	فريق مقيم يتألف من ثلاثة خبراء فاحصين متخصصين في الطب الشرعي قادرين على إخراج رفات الموتى من المدافن وفحصها وبالخصوص الإشراف على عمليات إخراج رفات الموتى التي تقوم بها الأطراف وفقاً للمبادئ التوجيهية المحددة
٢٠٠ ٠٠٠	نقل رفات الموتى وإعادة دفنها
١٠٠٠ ٠٠٠	إزالة الألغام وغير ذلك من التدابير الأمنية ذات الصلة
٨٠٠ ٠٠	تكاليف التسيير والإدارة والسوقيات وغير ذلك من العمليات الميدانية
٦ ١٢٠ ٠٠٠	مجموع النفقات المقدرة (أول ١٢ شهراً)